

من الحقائق و الأرقام حول أزمة اللاجوء السوري



الجزء الثالث

معهد عصام فارس
للسياسات العامة و الشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت

من الحقائق و الأرقام حول أزمة اللاجوء السوري

الجزء الثالث

بيروت، كانون الأول/يناير ٢٠٢١ © جميع الحقوق محفوظة.

يمكن الحصول على كتاب «١٠٠ من الحقائق والأرقام حول أزمة اللجوء السوري» من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، أو تحميله عبر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.aub.edu.lb/ifi>

يُمنع نسخ أي جزء من هذا الكتاب أو استخدامه بأي شكل من الأشكال، باستثناء بعض الاقتباسات المُختصرة، من دون إذن خطي من الناشر.

أُنجز هذا الكتاب بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان (UNHCR)، ولكنّه لا يُعبّر بالضرورة عن آرائها ولا عن آراء معهد عصام فارس والجامعة الأميركية في بيروت.

ISBN: ٩٧٨-٩٩٥٣-٥٨٦-٨٧-٨



UNHCR
The UN Refugee Agency

الطبعة الأولى
طُبِعَ في بيروت، لبنان

قائمة المحتويات

٤	شكر وتقدير
٦	المقدّمة
٩	١. أزمة اللجوء السوري بالأرقام
٢١	٢. خسائر في التنمية البشرية والاقتصاد المحلي داخل سوريا
٣٣	٣. الظروف المعيشية للنازحين السوريين
٤٩	٤. الوضع القانوني للاجئين السوريين في الدول المضيفة
٥٧	٥. العلاقات الاجتماعية بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة
٦٣	٦. الصحة
٧١	٧. التعليم
٨٣	٨. فرص الأحوال المعيشية
٨٩	٩. إنفاق اللاجئين السوريين واستثماراتهم في المجتمعات المضيفة
٩٣	١٠. الاستجابات للأزمة السورية
١٠٧	١١. عودة اللاجئين السوريين
١١٣	١٢. تأثير كوفيد - ١٩
١٢٥	فهرس

شكر وتقدير

يُعدُّ الجزء الثالث من كتاب «١٠١ من الحقائق والأرقام حول أزمة اللجوء السوري» ثمرة جهود دؤوبة في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت. وقد بدأ هذا العمل في العام ٢٠١٧، تحت إشراف مدير الأبحاث السابق في المعهد الدكتور ناصر ياسين. لم يكن إنجاز هذا الكتاب ممكناً لولا الجهود المشتركة لفريق برنامج الأبحاث والسياسات حول اللاجئين، وخصوصاً مديرة البرنامج يارا مراد، ومُنسّقة المشروع وطفه نجي، وكذلك الباحث المُتدرب سيمون دونا، الذين نجحوا في هذه المهمة من خلال عملهم الشاق.

تجدد الإشارة أيضاً إلى الدعم الذي قدّمه فريق التواصل والإعلام في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بإدارة سوزان الحصري، وعملها السليس والجماعي لنشر هذا الكتاب.

أخيراً، لا بدّ من ذكر الدعم المُقدّم من مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان في إعداد هذا الكتاب وإنتاجه، ولا سيّما ميراي جيرار، وكارولينا ليندولم بيلينغ، وكارول السيّد.

المقدمة

يتزامن العام ٢٠٢١ مع مرور عقد على بدء الصراع في سوريا، وما نتج عنه من دمار واسع، ونزوح جماعي لنحو ٦,٧ مليون سوري داخلياً، ولجوء نحو ٦,٦ مليون شخص في العالم، من ضمنهم ٥,٦ لاجئ في البلدان المجاورة؛ لبنان والأردن وتركيا ومصر والعراق (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٢١). تستمر الأزمة الإنسانية بإلقاء آثارها الضارة على حياة السوريين، الذين لا يزالون يتعاملون مع الخسائر والصدمات والإبعاد منذ عشر سنوات. اليوم، يشعر النازحون السوريون أنهم معزولون أكثر من أي وقت مضى، لا سيما مع استمرار تدهور الأوضاع وتضاؤل الموارد وتزايد الحاجات.

في ظلّ الأزمة التي تضرب لبنان، يكافح اللاجئون السوريون واللبنانيون في المجتمعات الضعيفة والمُهْمَشة من أجل البقاء، وهم متروكون لتحمل المزيد من الآلام والمصاعب. لقد ترك كلٌّ من جائحة كوفيد-١٩، والانهييار الاقتصادي، والانهيار الحادّ للعملة اللبنانية، وانفجار بيروت المدّم، أكثر من نصف السكّان اللبنانيين يرزحون تحت خطّ الفقر وغالبية اللاجئين السوريين يقعون في فقر مُدقع.

في هذا السياق، لم يعد بإمكان المساعدات النقدية والدعم الإنساني، الذين تأثروا بشدّة بالتضخم وارتفاع الأسعار والقيود المصرفية، أن يلبّوا الحاجات الأساسية للعائلات. يتلقّى الفاعلون في المجتمع المدني والمنظمات الدولية المزيد من الدعوات، سواء من اللبنانيين أو اللاجئين، لتقديم المساعدة، لكن محدودية الموارد تحول دون تلبية الحاجات المُتزايدة والطارئة، فضلاً عن أنّ ارتفاع معدّل البطالة والافتقار إلى فرص العيش، أدّى إلى عودة السرديات المُعادية للاجئين، بحيث رُبط جزء من الانهيار الاقتصادي بوجود لاجئين سوريين داخل الأراضي اللبنانية. يسأل جزء من المجتمع عن إقامة اللاجئين التي طالبت، ويطالبون بعودتهم إلى سوريا على الرغم من الوضع الغامض في بلادهم.

لذلك، من الضروري بالنسبة إلينا، أكاديميين وباحثين، أن نسلط الضوء على البيانات الموثوقة والدراسات القائمة على الأبحاث وتنقل القصة الحقيقية. بناءً على هذه القناعة الراسخة، طوّر كتاب «١٠١ من الحقائق والأرقام عن أزمة اللجوء السوري» في سلسلة من ثلاثة أجزاء، أُطلقت في العام ٢٠١٨ بهدف الردّ على الخطاب المناهض للاجئين، والتبليغ عن السرديات، والتصديّ للأكاذيب، ومواجهة أنصاف الحقائق، عبر إظهار الأدلة التي تشير إلى الوضع الحقيقي للاجئين وتأثيرهم على المجتمعات المضيفة لهم. وفيما يصدر الجزء الحالي بعد مرور عشر أعوام على الأزمة، وهو الثالث والأخير ضمن هذه السلسلة، يجب على الدراسات والمقاربات القائمة على الأدلة والأبحاث أن لا تتوقف. دعونا نواجه الأساطير بالوقائع.

١. أزمة اللجوء السوري بالأرقام

٣,٩٨٩,١١٠

هو عدد أفراد المجتمعات المضيفة في المنطقة خلال العام ٢٠٢٠ المتأثرين بشكل مباشر بالأزمة السورية

دخلت الأزمة السورية عامها التاسع في آذار ٢٠٢٠، ولا يزال العديد من السوريين يعانون وفاقدين للأمل. على الرغم من تحقيق الكثير حتى الآن، إلا أن احتياجات اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة لا تزال كثيرة. بالتركيز على المجتمعات المضيفة، يتبين أن هناك نحو ٣,٩٨٩,١١٠ فرداً من المنطقة خلال العام ٢٠٢٠ لا يزالون متأثرين بالأزمة السورية، ويتشاركون مواردهم المحدودة مع اللاجئين، ما يستدعي مواصلة دعم برامج إنقاذ الأرواح وبناء القدرة على الصمود مع تلبية احتياجات حماية ومساعدة اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة الضعيفة في آن معاً، وتعزيز قدرة تلك المجتمعات على الاستجابة لتأثير النزوح الجديد.

المصدر:

التنسيق المشترك بين الوكالات. (أب، ٢٠٢٠). تقرير تقدّم العمل لعام ٢٠٢٠، الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات استجابة للأزمة السورية. يمكن الإطلاع على الخطة عبر الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Syr_HNO_Full.pdf

٩٥٠,٦٧٤

حالة نزوح داخلي مُسجّلة في سوريا خلال الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٩

يُعتبر النازحون داخلياً من أكثر السكّان ضعفاً في العالم. منذ بداية الأزمة السورية، نزح نحو ٦,٢ مليون شخصاً داخلياً، وواجه كثير منهم نزوحاً مُتكرراً يصل إلى ١٠ مرّات. أدّى النزوح الداخلي المتواصل والمديد إلى استنفاد موارد السوريين وتقلّص تأثير آليات التكيّف، ونتج عنه ضعفاً مضاعفاً في العديد من الحالات. على الرغم من التدخّلات الإنسانية، لا تزال احتياجات النازحين هائلة، لا سيّما أن موارد المناطق التي استقرّوا فيها محدودة، فيما احتياجاتهم تتفاقم بسبب القتال. في الواقع، شهدت الفترة المُمتدة منذ شباط ٢٠١٩ تصاعداً في الأعمال القتالية خصوصاً في أجزاء من جنوب إدلب وشمال حماة وغرب حلب. وبالفعل في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠١٩، سجّل نحو ٩٦٠,٦٧٤ حالة نزوح داخلي في سوريا، غالبيتها من محافظة إدلب. فيما أدّى القتال المستمرّ إلى نزوح نحو ٦٣٠,٠٠٠ شخص بين الأول من أيار و٢٧ آب ٢٠١٩، وتفاقم سوء الوضع الإنساني، المُتردّي بالأساس، لأكثر من ٣ ملايين شخص يعيشون في هذه المناطق.

المصدر:

مكتب الأمم المُتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (أذار، ٢٠١٩). نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Syr_HNO_Full.pdf_2019

٦١٧,٢٥٩

نازحاً وصلوا إلى مخيمات محافظة حلب وإدلب بحلول تشرين الثاني ٢٠٢٠

وفقاً للإحصاءات المتوافرة حتى تشرين الثاني ٢٠٢٠، يقيم نحو ٦١٧,٢٥٩ نازحاً في ٤٠٥ مخيمات في محافظة إدلب وحلب في شمال غرب سوريا، من ضمنهم نحو ١,١٠٤ نازحاً وصلوا في تشرين الثاني ٢٠٢٠ وحده، ما زاد الضغط على الخدمات والموارد المتوافرة، وأدى إلى مغادرة بعض النازحين إلى القرى المجاورة بسبب تدهور الأوضاع المعيشية في المخيمات. في الواقع، أشارت مراجعة ظروف السكن إلى حاجة الضيافة إلى صيانة أو تغيير نظراً لعدم استبدالها منذ أكثر من عامين. في حين يشير النقص في توزيع السلة الغذائية ومستلزمات النظافة – لم توزع مستلزمات النظافة لأكثر من شهرين قبل كانون الأول – إلى الوضع الإنساني المتردي للمخيمات التي خضعت للتقييم.

المصدر:

تبادل البيانات الإنسانية. (كانون الأول، ٢٠٢٠). رصد مخيمات النازحين السوريين - مخيمات شمال سوريا. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data.humdata.org/dataset/idp-camps-monitoring-november-of-2018>



من اللاجئين السوريين المحتاجين في المنطقة هم من النساء أو الأطفال

منذ اندلاع الصراع السوري، لجأ العديد من السوريين إلى دول الجوار مثل مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. مع مرور أكثر من ١٠ سنوات على الصراع، يعيش اللاجئون السوريون في المنطقة في ظروف مُزرية، ويحتاجون إلى الدعم والمساعدة. إلى ذلك، تبيّن الإحصاءات أن ٧٠٪ من اللاجئين هم من النساء أو الأطفال، ما يجعلهم أكثر عرضة للخطر. على سبيل المثال، من المرجح أن تعاني الأسر التي ترأسها نساء في لبنان (٣٥٪) من انعدام الأمن الغذائي أكثر من الأسر التي يرأسها رجال (٢٨٪). بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر معدّل مشاركة الرجال في القوى العاملة (٦٦٪) أعلى من معدّل مشاركة النساء (١١٪)، إذ غالباً ما تواجه النساء تحدّيات أكبر في العثور على وظائف و/ أو فرص تدريب بالمقارنة مع الرجال. في الواقع، إن انعدام المساواة الجنسانية يترك النساء غالباً في خطر مُتزايد في بلدان اللجوء. تشمل هذه المخاطر التعرّض للعنف الجسدي والجنسي والاستغلال في المجالين العام والخاص، كذلك تساهم التغييرات في الأدوار التقليدية للجنسين، ومن ضمنها حاجة المرأة إلى العمل خارج المنزل، في تضخيم هذه المخاطر.

المصدر:

البوابة التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتنسيق المشترك بين الوكالات. (كانون الأول، ٢٠١٩). نظرة عامة على استراتيجية الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١. نسخة موجزة. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73116>



من النازحين في سوريا تتم استضافتهم في المناطق الحضرية

قدّرت الأمم المتّحدة وجود نحو ٦,٢ مليون نازح في جميع أنحاء سوريا خلال العام ٢٠١٩، بحيث يعيش نحو ٨٧١,١٥٠ نازحاً داخلياً في مواقع مُصنّفة كملاذهم الأخير، فيما يقيم ٣,٧٩ مليون نازح داخلي (٦٢٪) في مناطق حضرية، بحيث أصبحت هذه المناطق مُكتظة وعاجرة عن إيواء المزيد من النازحين الوافدين. في الواقع، تثقل الأعباء السكّان المضيفين والنازحين الذين يعيشون في مواقع مُزدحمة، لا سيّما في شمال غرب وشمال شرق سوريا، ويواجهون تحدّيات عدّة لتأمين احتياجاتهم اليومية، ما يعزّز المخاوف من ارتفاع مستويات الضعف لديهم بالتوازي مع محدودية قدرات المجتمعات المضيفة. لذلك، هدفت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ إلى دعم هذه المجتمعات من خلال تقديم المساعدات إلى الأسر المضيفة والنازحة وتعزيز القدرة على تقديم الخدمات الأساسية لهم.

المصدر:

مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (أذار، ٢٠١٩). نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Syr_HNO_Full.pdf

١٠,٤

مليون شخص في سوريا يعيشون في مناطق تستضيف أكثر من ٣٠٪ من النازحين داخلياً والعائدين طوعاً

لا يزال المشهد السياسي والأمني في سوريا مُعقّداً. وفقاً لتقرير النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، يعيش نحو ١٠,٤ مليون شخص في سوريا في مناطق تستضيف أكثر من ٣٠٪ من النازحين داخلياً والعائدين طوعاً، ما يثير مخاوف حول الظروف المعيشية للمقيمين في مواقع مُكتظة، لا سيّما في الشمال الغربي والشمال الشرقي من البلاد. في الواقع، يفتقر النازحون داخلياً إلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ولا يزال أمنهم الجسدي وحقوقهم الأساسية وكرامتهم وسبل عيشهم مُهدّدة أو مُعطّلة. يكافح هؤلاء من أجل الوصول إلى الخدمات والسلع والحماية، فيما إمكانياتهم محدودة ويصعب عليهم العودة إلى حياتهم الطبيعية من دون مساعدة.

المصدر:

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (أذار، ٢٠١٩). نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Syr_HNO_Full.pdf

٤٦٪

من مجمل النازحين السوريين يقيمون في المحافظات اللبنانية المتاخمة للأراضي السورية

يقيم نحو ٤٦٪ من اللاجئين السوريين في لبنان (٦٨٤,٩٨٥ شخصاً) في المحافظات المتاخمة للأراضي السورية، أي عكار وبعبك - الهرمل والبقاع. يختار اللاجئون، غالباً، الاستقرار بالقرب من مناطقهم الأصلية لتسهيل إمكانية وصولهم إلى السكن والخدمات وغيرها من الاحتياجات. مع ذلك، تختلف أنماط توظيف النازحين السوريين، ففي حين تعيش غالبية اللاجئين في هذه المحافظات ضمن مخيمات عشوائية غير رسمية، لا سيما في بعبك - الهرمل (٥٥٪) والبقاع (٤٥٪)، يسكن بعضهم في منشآت غير سكنية (مثل المصانع، أو الكراجات، أو ورش البناء)، وبعضهم الآخر في مباني سكنية. في العام ٢٠٢٠، استهدف قطاع السكن نحو ٣١٢,٣٨٣ نازحاً سورياً في هذه المحافظات الثلاث، بحيث حصل نحو ٢١١,٦٥٢ لاجئاً في المخيمات العشوائية ونحو ٢٥,٣٤٧ لاجئاً يعيشون في منشآت غير سكنية على مساعدة مؤقتة، فيما استفاد نحو ٧٥,٣٨٣ لاجئاً سورياً من برامج الترقية وإعادة التأهيل والمساعدات النقدية المخصصة للإيجار بهدف دعم احتياجاتهم السكنية.

المصادر:

حكومة لبنان والأمم المتحدة. (كانون الثاني، ٢٠٢٠). خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (تحديث ٢٠٢٠): قطاع السكن. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

١٩٪

من مجمل اللاجئين السوريين في لبنان والأردن والعراق يأتون من محافظة حلب

يمكن تحديد أنماط نزوح اللاجئين السوريين من خلال عوامل عدّة أهمّها قرب المسافة. في الواقع، يهرب السوريون غالباً إلى أقرب بلد مجاور منذ بداية الأزمة. من هنا استقبل لبنان، البلد المجاور لسوريا، تدفّقات كبيرة من اللاجئين. على سبيل المثال، يأتي ١٩٪ من مجمل اللاجئين السوريين في لبنان والأردن والعراق من محافظة حلب، فيما ٧٠٪ من اللاجئين القادمين من حمص وحلب استقرّوا في لبنان. مع ذلك، لم يكن القرب من مكان المنشأ العامل الوحيد المُحدّد لاختيار وجهات اللجوء المستقبلية، إذ لوحظ اختيار السوريين الوجهات المضيفة بناءً على عوامل عرقية وطائفية، وشبكات اجتماعية، وإمكانية الوصول إلى المعلومات و/أو الفرص الاقتصادية. على سبيل المثال، على الرغم من وقوع الرقّة بالقرب من الحدود السورية مع العراق، إلّا أن ٨٢٪ من اللاجئين السوريين من الرقّة انتقلوا إلى لبنان.

المصدر:

البنك الدولي. (٢٠٢٠). تنقل النازحين السوريين: تحليل اقتصادي واجتماعي. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/31205>

٢٩٪

من مجمل اللاجئين السوريين في لبنان يقيمون في بيروت وجبل لبنان

يُظهر توزع اللاجئين السوريين في لبنان أن ٢٩٪ منهم فقط (نحو ٤٣٩,٩٩٥ شخصاً) يقيمون في بيروت وجبل لبنان، على الرغم من تفضيل الإقامة في المناطق الحضرية غالباً باعتبار أنها توفر فرصاً أفضل للمعيشة والسكن والعمل. يعيش معظم اللاجئين في هذه المحافظات في مباني سكنية (بيروت: ٩٣٪، جبل لبنان: ٨٦٪)، فيما تعيش نسبة أقل في منشآت غير سكنية (بيروت: ٦٪، جبل لبنان: ١٢٪). في المقابل، لا يوجد سوى عدد قليل من المخيمات العشوائية غير الرسمية في هاتين المحافظتين، ويعيش فيها عدد قليل من اللاجئين (بيروت: ٠,٦٪، جبل لبنان: ١,٨٪). لسوء الحظ، لا يحظى اللاجئون الضعفاء المقيمون في أماكن مُهمّشة على الاهتمام على الرغم من خطورتها عليهم وظروف السكن السيئة فيها.

المصادر:

حكومة لبنان والأمم المتحدة. (كانون الثاني، ٢٠٢٠). خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (تحديث ٢٠٢٠). قطاع السكن. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

١٠,٠٥٦

هو عدد طلبات إعادة توطين اللاجئين السوريين خلال العام ٢٠٢٠

تشمل الطول الدائمة للاجئين السوريين توسيع إمكانية إعادة توطينهم في بلدان ثالثة وغيرها من المسارات التكميلية. مع ذلك، انخفضت طلبات إعادة توطين اللاجئين السوريين بشكل كبير خلال العام ٢٠٢٠، ولم تقدّم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سوى ١٠,٠٥٦ طلباً لإعادة توطين لاجئين سوريين في بلدان ثالثة بالمقارنة مع ٢٩,٦٥٢ طلباً خلال العام ٢٠١٩. يشكّل هذا الرقم نسبة صغيرة من مجمل عدد اللاجئين الأكثر ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال الذين تعرّضوا لصدّات نفسية بسبب الحرب، والمرضى والجرحى من المدنيين الذين لا يستطيعون الحصول على رعاية صحّية مناسبة، وغيرهم من الضحايا الذين تستمرّ معاناتهم من الأزمة. وفي حين يرتفع عدد اللاجئين المستوفين لمعايير إعادة التوطين ويعانون من نقاط ضعف شديدة، تنخفض في المقابل طلبات إعادة التوطين بسبب محدودية البلدان المُتاحة.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠٢٠). البوابة التشغيلية: أوضاع اللاجئين. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria_durable_solutions

٣,٦٠٦

لاجئ سوري وصلوا إلى اليونان وإسبانيا وقبرص بحراً وبرزاً بين شهري كانون الثاني وكانون الأول من العام ٢٠٢٠

بين الأول من كانون الثاني ونهاية كانون الأول ٢٠٢٠، وصل نحو ٣,٦٠٦ لاجئاً سورياً إلى اليونان وإسبانيا وقبرص عن طريق البحر والبرّ. وهو رقم يضاف إلى نحو ١٠,٧٠٠ لاجئاً عبروا البحر الأبيض المتوسط في العام ٢٠١٨. في الواقع، مع بقاء الأسباب الأساسية المُحفّزة للجوء من دون حلّ، ينظر العديد من السوريين إلى عبور البحر على أنه المحاولة الأخيرة لطلب اللجوء والوصول إلى برّ الأمان. تجدر الإشارة إلى أن عبور البحر الأبيض المتوسط ينطوي على مخاطر عالية إذ يموت العديد من اللاجئين خلال هذه الرحلة. مع ذلك، يأتي هذا القرار غالباً كخطوة أخيرة ضمن رحلة طويلة تخلّلتها العديد من التهديدات مثل السفر عبر مناطق النزاع، والتعرّض لخطر الاختطاف والتعذيب، والاتجار بالبشر... يتطلّب هذا الواقع الخطر العمل على إيجاد مسارات بديلة آمنة وقانونية يمكن للاجئين الوصول إليها.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠٢١). الوضع في البحر الأبيض المتوسط. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean>

٢. خسائر في التنمية البشرية والاقتصاد المحلي داخل سوريا

٦,٨٠٠

شخص قُتلوا في سوريا نتيجة الحرب والعنف خلال العام ٢٠٢٠

احتدم القتال على ثلاث جبهات رئيسية في سوريا خلال العام ٢٠٢٠: على طول الحدود العراقية في أقصى الشرق، في منطقة إدلب في الشمال الغربي، وعلى طول الحدود التركية شرقاً. وفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان، سجّل عدد القتلى السنوي أدنى مستوى له في العالم ٢٠٢٠، وبلغ نحو ٦,٨٠٠ قتيلاً بالمقارنة مع أكثر من ١٠ آلاف قتل في العام ٢٠١٩. علماً أن الرقم الأعلى سجّل في العام ٢٠١٤، حين قُتل نحو ٧٦ ألف شخص نتيجة استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء كبيرة من سوريا والعراق المجاور. في الواقع، أودى الصراع في سوريا بحياة أكثر من ٣٨٧ ألف شخص حتى الآن، من ضمنهم ١١٧ ألف مدني، أي بمعدّل ٤٠ ألف شخص سنوياً منذ أوائل العام ٢٠١١، مع نزوح الملايين من منازلهم بسبب الصراع.

المصدر:

المرصد السوري لحقوق الإنسان. (كانون الثاني، ٢٠٢١). قتلت الحرب السورية ٦٨٠٠ خلال العام ٢٠٢٠، وهو الرقم السنوي الأدنى المسجّل. يمكن الإطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://www.syriahr.com/en/198491>

٧٦٪

من أطفال سوريا فقدوا أحد أحبائهم، أو تضررت منازلهم أو عانوا من إصابات مُرتبطة بالنزاع

أمضى الشباب السوري أكثر من نصف حياتهم وسط الصراع والعنف والأحلام المُحطّمة. اليوم، لا يزال هناك نحو ٢,٦ مليون طفل نازح داخلياً تكبّدوا خسائر على مستويات مختلفة. في الواقع، تبيّن دراسة أجرتها منظمة Mercy Corps أن ٧٦٪ من الأطفال في سوريا أفادوا بأنهم فقدوا أحد أفراد أسرته، أو تضررت منازلهم، أو عانوا من إصابات مُرتبطة بالنزاع. في حين لا تزال حماية المدنيين من النزاع المسلّح محطّ تركيز مركزي للاستجابة الإنسانية في سوريا، يتمّ توثيق زيادة كبيرة في الانتهاكات الجسيمة التي يتعرّض لها الأطفال سنوياً من جميع أطراف النزاع. ازدادت الانتهاكات ضدّ الأطفال بشكل تدريجي منذ العام ٢٠١٣، وتضمّنت القتل، والتشويه، والتجنيد، والاستخدام في النزاعات المسلّحة، واحتجاز المرتبطين بأطراف النزاع، والاختطاف، والعنف الجنسي مع تسجيل مستويات عالية ضدّ الذكور لا سيّما الذين اعتقلوا في مراكز الاحتجاز. إلى ذلك، تظهر المزيد من الأدلة مدى العنف وعمق الصدمات التي يعاني منها الكثيرون داخل سوريا، وتأثيرات الحرب على الصّحة العقلية والنفسية للأطفال.

المصدر:

Mercy Corps. (شباط، ٢٠١٩). ضياع المراهقة: بلوغ الرشد بالإكراه ومستقبل هشّ للجيل المقبل في سوريا. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://www.mercycorps.org/sites/default/files/Adolescence_Lost-Forced_Adulthood_and_a_Fragile_Future_for_Syrias_Next_Generation.pdf

٢٠٪

من المباني السكنية في ١٥ مدينة سورية تعرّضت لأضرار ودُمّر ربعها بالكامل

يُعدُّ النهب ومصادرة الملكيّة من أبرز مخاوف السوريين المُتعلّقة بالإسكان، تليها مخاوف ترتبط بإلحاق الضرر بالأراضي والممتلكات. وفقاً لدراسة أجراها البنك الدولي في ١٥ مدينة مختلفة في سوريا، يتبيّن أن ٢٠٪ من المباني السكنية تعرّضت لأضرار فيما دُمّر ربعها بالكامل، وهو ما يُعدُّ من الأسباب العديدة التي تُؤثّر على قرارات اللاجئين بالعودة نظراً للعديد من التحدّيات الإسكانية التي يتوقّعون مواجهتها. إلى ذلك، تبرز العديد من المخاوف المُرتبطة بتوثيق الملكيات وتأكيدها، ولا سيّما اللاجئين الذين لا يمتلكون وثائق ملكيّة عقاراتهم ومسكنهم أو فقدوها خلال الحرب. تفاقمت هذه المخاوف بسبب الجدال الدائر حول الآليات المُبهِمة لتنفيذ مجموعة من القوانين والمراسيم التشريعية الصادرة أخيراً، مثل القانون رقم ١٠ الذي يسهّل الاستحواذ على الممتلكات غير المُطالب بها ومصادرتها.

المصدر:

البنك الدولي. (شباط، ٢٠١٩). تنقل النازحين السوريين: تحليل اقتصادي واجتماعي. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/67876>

٣٤,١٣٦

مبنى دَمَرُوا بالكامل أو تعرّضوا لأضرار جسيمة ومتوسطة في الغوطة الشرقية بحلول العام ٢٠١٨

مع مرور ثماني سنوات على الأزمة، دمّرت الحرب المستمّرة في البلدات والمدن البنية التحتية الحضرية مثل المنازل والمستشفيات والمدارس، وكان لها تداعيات مضرّة على سبل عيش السكّان السوريين. يؤدّي الضرر في البنية التحتية إلى الحدّ من عودة السكّان بما يطيل أمد نزوحهم. كانت الغوطة الشرقية في محافظة ريف دمشق من أكثر المناطق التي تعرّضت لأضرار بالغة، إذ دَمَر نحو ٣٤,١٣٦ مبنى بالكامل أو تعرّض لأضرار جسيمة ومتوسطة بحلول العام ٢٠١٨. إلى ذلك، صنّفتها الأمم المتحدة كمنطقة تحت الحصار منذ العام ٢٠١٣، علماً أنه أطول حصار في التاريخ الحديث نظراً لاستمراره لأكثر من خمس سنوات متتالية، وقد أدّى إلى تدمير البنية التحتية الحضرية، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية والسلع والخدمات الأساسية إلى السكّان المحتاجين، بحيث بات أكثر من ٣٩٠ ألف شخص يعيشون في ظروف كارثية، واضطر كثيرون منهم إلى حرق البلاستيك لتوليد الكهرباء، وحفر الأنفاق لتهرب السلع الأساسية مثل الأدوية والمواد الغذائية من أجل النجاة.

المصدر:

مبادرة REACH، برنامج التطبيقات التشغيلية للأقمار الصناعية. (أذار، ٢٠١٩). أطلّس أضرار المدن السورية - الذكرى السنوية الثامنة للحرب الأهلية السورية: التقييم الموضوعي للأضرار المُحدّدة بواسطة الأقمار الصناعية - الجمهورية العربية السورية. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-repub-lic/syrian-cities-damage-atlas-eight-year-anniversary-syrian-civil-war>

٤٢٪

هي نسبة انخفاض مؤشر الأحوال المعيشية في سوريا بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٩، وهو ما يعكس الأثر الكارثي للأزمة على الأسر والأفراد داخل البلاد

وفقاً لمعهد تشاتام هاوس، يتسم مؤشر الأحوال المعيشية في سوريا بالحرمان غير النقدي المتعدد الأبعاد بدلاً من الفقر في الدخل والإنفاق. وهو يُعدُّ المؤشر المركب الأول الذي تم تطويره لسوريا، ويعكس التغيرات في الظروف المعيشية بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٩. يراوح المؤشر بين ٠ و١٠، ويشير الرقم ١ إلى ظروف معيشية جيدة. طوّر المؤشر عبر استخدام المتوسط المرجح لـ ١٠ مؤشرات وتلخيص الاختلافات فيما بينهما، وهي: جودة السكن، وتوافر المعدّات والتجهيزات المنزلية، والوصول إلى غاز الطهي، والوصول على وقود التدفئة، والوصول على الكهرباء، والوصول إلى مياه الشرب، والوصول إلى نظام الصرف الصحي المناسب، وتوفير خدمة جمع النفايات الصلبة والاتصالات والنقل. في الواقع، انخفض مؤشر الأحوال المعيشية في سوريا بنسبة ٤٢٪ بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٩ (أي من ١٩ إلى ٥)، ما يوضح الظروف الكارثية التي نجمت عن الصراع المديد، وما ألحقه بالعائلات والأفراد داخل البلاد. علماً أن التدهور الأكبر بين جميع المحافظات السورية سُجِّل في إدلب وبلغ ٦٧٪، ما يعكس خطورة المعاناة الناتجة عن الدمار.

المصدر:

معهد تشاتام هاوس. التدهور المستمر في الظروف المعيشية في سوريا (٢٠١٠-٢٠١٩).
(تشرين الثاني، ٢٠١٩). يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://syria.chathamhouse.org/research/continuous-deterioration-of-living-conditions-in-syria-2010-19>

١,١٥ مليون

فرصة عمل في البناء والصناعة فُقدت في سوريا بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٥، وهو ما يشكّل ٤٧٪ من مجمل الوظائف المفقودة في الفترة الزمنية نفسها

أجبر الصراع في سوريا، منذ اندلعه في العام ٢٠١١، على تهجير المواطنين السوريين داخلياً وخارجياً، وانهيار القطاعات الاقتصادية في البلاد، وبالتالي تغيير هيكل التوظيف فيها. خلال السنوات الخمس الأولى من الصراع، شهدت جميع القطاعات انخفاً في التوظيف باستثناء قطاع الخدمات. في الواقع، وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء، فُقدت نحو ٢,٤ مليون وظيفة كمعدّل صافي بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٥، وسُجّلت غالبيتها في قطاعي البناء والصناعة وبلغت نحو ١,١٥ مليون وظيفة صافية مفقودة أي ما يشكّل ٤٧٪ من مجمل الوظائف الصافية المفقودة خلال هذه الفترة. إلى ذلك، انخفضت نسبة عمال البناء والصناعة من ١٦٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٨,٥٪ و ١٠,٧٪ على التوالي في العام ٢٠١٥.

المصدر:

البنك الدولي. (شباط، ٢٠١٩). تنقّل النازحين السوريين: تحليل اقتصادي واجتماعي. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/67876>

٣٠٠ مليار دولار أميركي

هي الخسارة المُتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي المُحتمل بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٨ عند مقارنة الوضع في ظل الصراع وعدم وجوده

وفقاً لمحاكاة أجراها البنك الدولي، يتبيّن أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سوريا كان ليشهد نمواً بنسبة ٥,٣٪ سنوياً بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٨ لو لم تحدث الحرب، بما يؤدّي إلى ارتفاعه من ٦٠ مليار إلى ٩١ مليار دولار بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٨، وبالتالي ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٢,٨٥٧ إلى ٣,٧٧٤ دولاراً بحلول العام ٢٠١٨. في المقابل، تشير محاكاة أخرى حول تأثير الصراع على سوريا إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي السنوي نمواً سلبياً بنسبة ١٢٪ كمتوسط سنوي بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٨، وبالتالي انخفاضه إلى نحو ٢٣,٢ مليار دولار في ٢٠١٨. تظهر مقارنة هاتين المحاكيتين خسارة تراكمية في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣٠٠ مليار دولار أميركي بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٨. علماً أن ٦٤٪ من متوسط النمو السلبى سببه تدمير رأس المال المادي، الذي يعكس الآثار المُركّبة للأضرار الكبيرة الحاصلة، وانخفاض الاستثمارات الجديدة، وتدني قاعدة الإنتاج التي تتأثر سلباً بجميع محرّكات النمو. إلى ذلك، تمثّل التركيبة السكانية والعمالة نحو ١٥٪، ورأس المال البشري ٧٪، ومجمّل إنتاجية العامل ١٣٪ كمعدّل وسطي من النمو السلبى في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الصراع.

المصدر:

البنك الدولي. (أب، ٢٠١٩). النمو بعد الحرب في سوريا. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <http://documents.worldbank.org/curated/en/424551565105634645/pdf/Growth-after-War-in-Syria.pdf>

١٢,٤ مليون

سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي بحسب تقديرات برنامج الأغذية العالمي

بعد ١٠ سنوات من الصراع، تعيش العائلات في سوريا في مستويات غير مسبوقة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. لا تزال الاحتياجات الإنسانية الشديدة قائمة في جميع أنحاء البلاد، وهناك عدد قياسي من السوريين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. في الواقع، إن الأعمال العدائية المتوسعة والنزوح الجماعي عبر المحافظات الشمالية، فضلاً عن الانكماش الاقتصادي الحاد، ينعكس على الوضع العام للأمن الغذائي الذي يتدهور بسرعة في جميع أنحاء البلاد، ويؤدي إلى ارتفاع حاجة العائلات للدعم لتلبية احتياجاتها وإعادة بناء حيواتها. وفقاً لتقديرات برنامج الأغذية العالمي، سُجّل نحو ١٢,٤ مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي خلال العام ٢٠٢٠، بزيادة بنحو ٤,٥ مليون فرد بالمقارنة مع العام الماضي، وهو أعلى رقم مُسجّل على الإطلاق. لقد أثرت سنوات الصراع والنزوح، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتراجع قيمة الليرة السورية على حياة أكثر الفئات ضعفاً في البلاد من ضمنهم النساء والأطفال، وعلى وضعهم الغذائي. حالياً، يخاف الأهالي أكثر من أي وقت مضى لإطعام أطفالهم، بعد أن أصبح متوسط سعر المواد الغذائية الأساسية أعلى بنحو ٢٩ مرّة بالمقارنة مع الفترة التي سبقت الأزمة.

المصدر:

برنامج الغذاء العالمي. (كانون الثاني، ٢٠٢١). موجز برنامج الأغذية العالمي عن سوريا. يمكن الاطلاع على الموجز عبر الرابط التالي: <https://www.wfp.org/countries/syr-ian-arab-republic>

٧,٦ مليون

شخص في سوريا بحاجة ماسة إلى المياه والصرف الصحي والمساعدة في تأمين متطلبات النظافة الشخصية

ألحق النزاع في سوريا أضراراً بالغة بالبنية التحتية، ما أثر على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية. إن الوصول المحدود إلى المياه النظيفة وتدني شروط تأمين النظافة الشخصية أدى إلى تدهور الصحة العامة في جميع أنحاء البلاد. في الواقع، إن التسربات من خطوط الصرف الصحي التالفة، وتراجع مستويات الكلورين في المياه، فضلاً عن نقص معالجة أنظمة إمدادات المياه، ساهمت في تلوث المياه، وبالتالي عودة ظهور الأمراض المتناقلة بالمياه وتفشّيها مثل التهاب الكبد والإسهال. بالنتيجة، يقدر وجود نحو ٧,٦ مليون شخص في سوريا بحاجة ماسة إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، من ضمنهم الأطفال والمقيمين في مناطق يصعب الوصول إليها وتعتبر معرضة للخطر بشكل خاص. إلى ذلك، يفتقر نحو ١٤,٦ مليون شخص إلى المياه الصالحة للشرب، ما دفع العديد من الأفراد إلى المخاطرة بأمنهم في بحثهم عن بدائل. الجدير ذكره أن الوصول إلى المياه الصالحة للشرب هو أحد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠.

المصادر:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الهدف ٦: المياه النظيفة والصرف الصحي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا. (٢٠٢٠). يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/sustainable-development-goals/goal-6-clean-water-and-sanitation.html>

يونيسف. المياه والصرف الصحي والنظافة. (من دون تاريخ). يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://www.unicef.org/syria/water-sanitation-and-hygiene>

٣. الظروف المعيشية للنازحين السوريين

٢٦٪

من اللاجئين السوريين في مصر والعراق ولبنان والأردن، الذين لا يفكرون بالعودة إلى سوريا خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة وفقاً لمسح أجري بين تشرين الثاني ٢٠١٨ وشباط ٢٠١٩، أفادوا بأنهم لا يستطيعون الوصول إلى مأوى في بلدهم

يشكّل نقص السكن عقبة رئيسية أمام عودة السوريين إلى بلادهم. وفقاً للمسح الإقليمي الخامس حول تصوّرات اللاجئين السوريين ونواياهم بشأن العودة إلى بلادهم، الذي أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أفاد ٢٦٪ من اللاجئين في مصر والعراق ولبنان والأردن بأنهم لا يفكرون بالعودة إلى سوريا خلال الأشهر الـ ١٢ التي تلت إجراء المسح بين تشرين الثاني ٢٠١٨ وشباط ٢٠١٩، وأشاروا إلى أنهم لا يستطيعون الوصول إلى مأوى في بلادهم. كان حجم الأضرار التي لحقت بالمساكن والبنية التحتية هائلاً، ولا يزال العديد من النازحين السوريين الداخليين يعيشون في مساكن غير ملائمة، وهم في حاجة ماسّة إلى المساعدة في الحصول على مسكن مناسب. هذا الواقع يشكّل مصدر قلق كبير، خصوصاً أن هناك احتياجات طارئة ناجمة عن عمليات النزوح الجديدة، ويشير أيضاً إلى أهمية معالجة التحديات والمخاوف المتعلقة بالسكن لدى السوريين اللاجئين والنازحين داخلياً كشرط أساسي لتمكين عودتهم الطوعية والأمنة والكرامة.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠١٩، آذار). المسح الإقليمي الخامس حول تصوّرات ونوايا اللاجئين السوريين بشأن العودة إلى سوريا: مصر والعراق ولبنان والأردن - آذار ٢٠١٩. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/68443.pdf>

٨٧١,١٥٠

نازحاً داخلياً في سوريا يعيشون في ٩,٩٦٨ موقعاً مُصنفاً كملادهم الأخير

وفقاً لتقرير النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، تبين أن من أصل ٦,٢ مليون نازح داخلي في سوريا، يعيش نحو ٨٧١,١٥٠ في ٩,٩٦٨ موقعاً مُصنفاً كالملاذ الأخير. تتألف هذه المواقع من ٥,٩٤٦ مخيماً غير رسمي، و٢,٣١٠ مخيماً مُخطّطاً له، و١,٨١٠ مركزاً جماعياً، و١٨١ مركزاً للاستقبال والعبور، ويتركز العدد الأكبر منها في محافظة إدلب شمال غرب سوريا، التي تضم نحو ٣٢٥ موقعاً تستضيف ٤٢٨,١٣٨ نازحاً داخلياً. إلى ذلك، أحدثت الموجة الأخيرة من الأعمال العدائية في جنوب شرق دير الزور موجات نزوح إضافية نحو هذه المواقع، وغالباً من خلال إعادة توطين السكان بتشجيع من السلطات المحلية. يفقر النازحون داخلياً، ولا سيّما الذين نزحوا مرّات عدّة، إلى الخدمات الأساسية، ولديهم احتياجات ملحة تتعلق بالحصول على السكن والغذاء وسبل العيش، ويرجّح أن يكون العديد منهم، لا سيّما في شمال غرب وشمال شرق سوريا، قد نزحوا على عجل تاركين ممتلكاتهم ومقتنياتهم بسبب الأعمال العدائية المفاجئة.

المصدر:

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (أذار، ٢٠١٩). نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Syr_HNO_Full.pdf

٢,٥ مليون

**طفل من جميع أنحاء سوريا نزحوا داخلياً بين كانون الثاني
وحزيران ٢٠٢٠**

أدى الصراع المديد والحرب المستمرة في سوريا إلى تهجير السوريين وخصوصاً الأطفال. في الواقع، بين كانون الثاني وحزيران ٢٠٢٠، بلغ عدد الأطفال النازحين نحو ٢,٥ مليون طفل، وتمثل هذه الفئة نحو ٤٠,٣% من مجمل السكّان النازحين داخلياً خلال الفترة نفسها. يعاني الأطفال الوافدون حديثاً إلى المخيمات من ظروف معيشية سيئة، بحيث يتعرّضون للنزوح لفترات طويلة ويفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات والسلع الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المخيمات المجاورة مكتظة، وتتجاوز قدرة الخدمات المتوفرة فيها على تلبية احتياجات كافة المقيمين نتيجة تكاثر أعداد الوافدين الجدد الفارين من القتال. على سبيل المثال، استضاف مخيم الهول في شمال سوريا، الذي يتسع لنحو ٢٠ ألف شخص، أكثر من ٧٣ ألف شخص حتى نهاية آذار ٢٠١٩، ما أدى إلى زيادة الحاجة إلى مشاركة وكالات الأمم المتحدة، مثل اليونيسف التي ضمنت توفير المساعدة والخدمات الإنسانية وإمدادات الطوارئ في مخيمات مختلفة في سوريا، مع التركيز بشكل خاص على حماية الأطفال، وتقديم المساعدة النفسية-الاجتماعية لهم، فضلاً عن خدمات التغذية.

المصادر:

يونيسف. (أب، ٢٠٢٠). تقرير عن الوضع الإنساني في سوريا: كانون الثاني - حزيران ٢٠٢٠. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/syri-an-arab-republic/unicef-whole-syria-humanitarian-situation-report-january-june-2020>

تقرير يونيسف حول أزمة سوريا - النتائج الإنسانية لشهر آذار ٢٠١٩. (آذار، ٢٠١٩). يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unicef-syria-crisis-situation-report-march-2019-humanitarian-results>

٢٥%

من مجمل اللاجئين السوريين في لبنان يقيمون في محافظات الشمال والجنوب والنبطية

تعتبر محافظات عكار، وبعلبك - الهرمل، والبقاع أكثر المحافظات اللبنانية استضافةً للاجئين. مع ذلك، فإن ٢٥% من مجمل اللاجئين السوريين في لبنان - أي نحو ٣٨٣,٢٣٦ فرداً - يقيمون في محافظات الشمال والجنوب والنبطية. تسكن غالبية اللاجئين السوريين في هذه المحافظات في مباني سكنية (الشمال: ٧٢٪، الجنوب: ٧١٪، النبطية: ٨٩٪)، فيما يسكن باقي اللاجئين السوريين في منشآت غير سكنية ومخيمات غير رسمية. في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠، يسعى قطاع السكن إلى دعم احتياجات النازحين السوريين في هذه المحافظات، وكان من المفترض توزيع المساعدات الإنسانية على شكل مساعدات طارئة لنحو ٢٢,٤٨٣ شخصاً في المخيمات غير الرسمية، و١٥,٠٤٢ شخصاً في المنشآت غير السكنية التي لا تتناسب مع شروط السكن اللائق. فضلاً عن تلبية احتياجات السكن لنحو ٦٣,٨٤٧ لاجئاً سورياً عبر إعادة تأهيل المساكن وتقديم المساعدات النقدية المخصصة لدفع الإيجارات.

المصادر:

حكومة لبنان والأمم المتحدة. (كانون الثاني، ٢٠٢٠). خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (تحديث ٢٠٢٠). قطاع السكن. يمكن الاطلاع على الخطة عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٧٦٪

من الأسر السورية اللاجئة في بعلبك - الهرمل تعيش في منشآت مؤقتة أو مخيمات غير رسمية

تدهور ظروف سكن الأسر السورية اللاجئة في لبنان مع مرور الوقت. وفقاً لتقرير تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان لعام ٢٠٢٠، يتبين أن ٧٦٪ من الأسر السورية اللاجئة في بعلبك - الهرمل تعيش في منشآت مؤقتة أو مخيمات غير رسمية. في الواقع، لوحظ تحوّل نحو السكن في منشآت غير سكنية في مقابل انخفاض نسبة الأسر التي تعيش في مباني سكنية في جميع المحافظات تقريباً. وتتألف المنشآت غير السكنية من مخيمات غير رسمية، وغرف زراعية، وغرف مولّدات، وغرف مضخّات، وورش بناء، وكاراجات، ومزارع. يشير هذا التحوّل إلى عدم قدرة اللاجئين السوريين على دفع إيجار المباني السكنية بسبب ارتفاع مستويات الديون ومحدودية فرص العمل. ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع سوءاً خلال السنوات المقبلة نظراً لطول أمد أزمة اللجوء وانخفاض مستويات التمويل المُخصّص لقطاع السكن، ما يبرّجّح تزايد انتقال اللاجئين إلى أنواع أخرى من المأوى التي لا تتناسب مع معايير السكن اللائق، وبالتالي تعريض أنفسهم لمخاطر صحّية ومواقف غير آمنة وغير سالمة.

المصدر:

المفوضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير

عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٢٠٪

من الأسر السورية اللاجئة في جنوب لبنان تعيش في منشآت غير سكنية

خَفَّضَت الأسر السورية اللاجئة من نوعية مسكنها، وانتقلت إلى منشآت غير سكنية وغير دائمة، لم تُصمَّم في الأصل للاستخدام السكني مثل المصانع والكراجات وورش البناء، وهي غير مرئية في الغالب بحيث لا تصلها الخدمات الناتجة عن التخلّلات الإنسانية بسبب طبيعتها غير السكنية وفقاً للتراخيص الرسمية. على سبيل المثال، يعيش ٢٠٪ من الأسر السورية اللاجئة في جنوب لبنان في مباني غير سكنية، و٩٠٪ في منشآت مؤقتة، ما يشير إلى النضال المستمر الذي يخوضه السوريون للحصول على سكن بأسعار معقولة. إلى ذلك، يجبر الوضع الاقتصادي الهشّ الأسر اللاجئة على الاستقرار في مآوي غير صالحة للسكن، بحيث يربّح عدم احتواء المباني غير السكنية مثل الكراجات والمزارع، على البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، مثل إمدادات المياه والصرف الصحي المربوطة بالشبكة العامة، ما يجعلها غير متطابقة مع المعايير الإنسانية للسكن وغير مناسبة للتطوير.

المصادر:

حكومة لبنان والأمم المتحدة. (كانون الثاني، ٢٠٢٠). خُطّة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (تحديث ٢٠٢٠). قطاع السكن. يمكن الاطلاع على الخُطّة عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٨٦٪

من عمليات إخلاء اللاجئين السوريين في لبنان خلال العام ٢٠٢٠ كانت بسبب عدم قدرتهم على دفع الإيجار

عادة تنفَّذ عمليات الإخلاء لأحد الأسباب التالية: حصول توتّر مع المجتمع أو وجود إجراءات تقييدية، عدم القدرة على دفع الإيجار، إنتهاء المساعدة المُقدّمة لدفع الإيجار أو فترة الاستضافة المجّانية، تهديدات السلامة والأمن، بالإضافة إلى النزاعات أو التوتّر مع المالكين. وفقاً لتقرير العام ٢٠٢٠ من تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان، يتبيّن أن ١٩٪ من اللاجئين السوريين الذين أُبلغوا عن تغيير أماكن إقامتهم في الأشهر الـ ١٢ الماضية فعلوا ذلك بعد إجلائهم من هذه المساكن، وأشار معظمهم إلى عدم قدرتهم على دفع الإيجار (٨٦٪) كسبب رئيسي لدفعهم لإخلاء المسكن، يليه عدم احترام الإجراءات المُطبقة من السلطات المحليّة في سياق مكافحتها تفشّي وباء كوفيد-١٩ (٧٪)، و/ أو وجود نزاع مع المالك (٥٪)، فيما أشارت ٥٪ من الأسر التي تمّت مقابلتها إلى أنها لا تزال في مساكنها على الرغم من تلقّيها إشعاراً بإخلائها، ومن المتوقع أن يغادر ٦٠٪ منهم في غضون شهر واحد. بالاستناد إلى البيانات والتوصيات الواردة في تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان، يتبيّن أن هناك حاجة ماسّة إلى استجابة متكاملة تأخذ في الاعتبار احتياجات المسكن والمياه والصرف الصحيّ والحماية والاستقرار الاجتماعيّ للاجئين السوريين من أجل تقليل نسبة الإخلاء والتهديدات بالإخلاء.

المصدر:

المفوضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، برنامج الأغذية العالميّ. (٢٠٢٠). تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٢٥١

هو عدد المناطق اللبنانية المَهْمَشَة التي تستضيف ٨٧٪ من اللاجئين السوريين و ٦٧٪ من اللبنانيين المحرومين

تأثر أفراد المجتمع اللبناني المضيف بشكل كبير بأزمة اللاجئين السوريين، لا سيّما أولئك الذين يعيشون في مناطق فقيرة اختار اللاجئين الاستقرار فيها بأعداد كبيرة. ربط تقييم أجري في العام ٢٠١٥ بين بيانات الفقر وبيانات التسجيل الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وحدد ٢٥١ عقاراً في مناطق هشّة وضعيفة تستضيف ٨٧٪ من اللاجئين السوريين و ٦٧٪ من اللبنانيين المحرومين. وتتسم هذه المناطق بالفقر وبطالة الشباب وارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية، ما أدى إلى زيادة مستويات التوتر بين اللاجئين واللبنانيين الذين وجدوا أنفسهم يتنافسون على فرص العمل والسكن. بهذا المعنى، من المقرر إجراء ٥٠٠ عملية تدخلية ضمن هذه المناطق بهدف خلق ١٥,٠٠٠ فرصة عمل قصيرة الأجل، على أن تكون ٥٠٪ منها مخصصة للاجئين السوريين والفلسطينيين.

المصدر:

حكومة لبنان والأمم المتحدة (نيسان، ٢٠٢٠). حقائق وأرقام أساسية حول خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (تحديث ٢٠٢٠). يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf>

٤٦٪

من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تتم استضافتهم في ١٢ مخيماً فلسطينياً رسمياً في لبنان، تضم أساساً ٤٥٪ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

على غرار اللاجئين السوريين، استقرّ اللاجئون الفلسطينيون من سوريا بشكل عام في المدن الرئيسية في جميع أنحاء لبنان وحولها، ومعظمها في أحياء حضرية مُكتظة وسط المجتمعات المضيفة الضعيفة. وفقاً لخطة لبنان للاستجابة للأزمة، يعيش ٤٦٪ من مجمل ٢٨,٠٠٠ لاجئ فلسطيني قادم من سوريا في ١٢ مخيماً رسمياً للاجئين الفلسطينيين، تستوعب أساساً ٤٥٪ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فيما يعيش باقي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والقادمين من سوريا في تجمّعات أو مناطق مجاورة للمخيّمات. يبلغ مجمل عدد السكّان الفلسطينيين في المخيّمات الـ ١٢ التي تبلغ مساحتها ٢,٧٩ كم^٢، نحو ٩٤,٧٢٩ نسمة، أي بمعدّل ٣٣,٩٥٣ شخصاً/كم^٢، علماً أن حسابات الكثافة السكانية تأخذ في الاعتبار السكّان الفلسطينيين فقط على الرغم من وجود جنسيات أخرى تقيم في هذه المخيّمات. في الواقع، يتسم الوضع السكاني في المخيّمات الفلسطينية بوجود مأوي غير مُخطّطة مع اكتظاظ شديد، وظروف غير صحيّة، ومواد بناء سيّئة، وارتفاع خطر الانهيار.

المصدر:

حكومة لبنان والأمم المتّحدة. (نيسان، ٢٠١٩). خطة الاستجابة للأزمة في لبنان: ٢٠١٧-٢٠٢٠: قطاع السكن. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/68659>

٣/١

من الأسر السورية اللاجئة في لبنان تعيش في مأوي مُكتظة في ٢٠٢٠

بسبب السياسة الحكومية في لبنان التي تحظر إقامة مخيمات رسمية للاجئين، اضطرت غالبية اللاجئين السوريين إلى الاستقرار في مناطق فقيرة ضمن مدن وقرى المجتمع المضيف. خلال العام ٢٠٢٠، كانت نحو نصف الأسر السورية اللاجئة – أي ٤٨٪ – لا تزال تعيش في ملاجئ مُكتظة، أو لا تتوفر فيها شروط السكن اللائق، أو معرضة لخطر الانهيار. علماً أن ٢٩٪ منها، أي نحو ثلث هذه الأسر، تعيش في ملاجئ مُكتظة، وقد تراجعت هذه النسبة عن المستوى المُسجّل في العام ٢٠١٩ (٣٢٪). يعبر الاكتظاظ عموماً عن ملاجئ توفر أقل من ٤,٥ م^٢ للفرد الواحد. الجدير ذكره أن الاكتظاظ كان أكثر انتشاراً في المأوي المؤقتة (٣٩٪) والمنشآت غير السكنية (٣٥٪)، بالمقارنة مع المباني السكنية (٢٥٪)، وهو ما يفاقم الظروف المعيشية السيئة التي يعاني منها اللاجئون الذين يعيشون في منشآت مؤقتة وغير سكنية.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٩١٪

من اللاجئين السوريين في لبنان أنفقوا أقل من ١١,٧٠٠ ليرة لبنانية في اليوم خلال العام ٢٠٢٠

أنفق ٩١٪ من اللاجئين السوريين في لبنان أقل من ١١,٧٠٠ ليرة لبنانية يومياً خلال العام ٢٠٢٠، أي ما يشكّل ٣٥٠,٢٠٠ ليرة لبنانية شهرياً للفرد الواحد، وهو ما يتوافق مع الحد الأدنى لسلة الإنفاق أو خط الفقر. في الواقع، ارتفعت نسبة اللاجئين السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بنحو ٢٠٪ من نسبة ٧٣٪ مسجلة في العام ٢٠١٩. يُستخدم خط الفقر كمؤشر لتكلفة المواد الغذائية وغير الغذائية والملابس والاتصالات والإيجار والصحة والتعليم والنقل، التي تحتاجها أسرة سورية لاجئة مكوّنة من ٥ أفراد شهرياً. أمّا من يعيشون بأقل من هذا المبلغ فهم الأفراد غير القادرين على تلبية احتياجات الغذاء والصحة والمسكن لتأمين سبل البقاء. ما يعني أن ارتفاع نسبة اللاجئين الذين يعيشون تحت خط الفقر توضح الضعف الاقتصادي المتزايد للاجئين في لبنان، عدا أن انخفاض القوة الشرائية وزيادة أسعار المواد الغذائية بنحو ١٨٪ منذ تشرين الأول ٢٠٢٠ أدى إلى تفاقم هذا الضعف في العام ٢٠٢٠.

المصادر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

برنامج الأغذية العالمي. (كانون الثاني، ٢٠٢١). لبنان: وحدة تحليل ورسم خرائط الضعف - تحديث أسعار المواد الغذائية واتجاهات السوق (كانون الأول، ٢٠٢٠). يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-vam-update-food-price-and-market-trends-december-2020>

٩٢٪

من الأسر السورية اللاجئة في لبنان يرزحون تحت أعباء الديون خلال العام ٢٠٢٠

يشكّل الدَّيْنُ مجمل المبالغ المُتراكمَة التي اقترضها اللاجئون على مدى السنوات الماضية. ارتفع متوسط دَين كل أسرة سورية لاجئة (للأسر التي لديها ديون فقط) بنحو ١١٨٪ في العام ٢٠٢٠، بحيث بلغ مجموع الديون المُتراكمَة على كل أسرة نحو ١,٨٣٥,٨٣٨ ليرة لبنانية (١,٢١٨ دولاراً). تعكس هذه الزيادة الارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة والتضخم بسبب الأزمة المتعدّدة الأوجه في لبنان خلال العام ٢٠٢٠. وقد شهدت ديون الأسر اللاجئة اتجاهاً تصاعدياً في السنوات السابقة، بحيث ارتفع متوسط دَين كل أسرة بنحو ١٥٠ ألف ليرة لبنانية سنوياً (١٠٠ دولاراً)، أي من ١,٣٨٥,٣٩٣ ليرة لبنانية (٩١٩ دولاراً) في العام ٢٠١٧ إلى ١,٥٣٠,١١٣ ليرة لبنانية (١,٠١٥ دولاراً) في العام ٢٠١٩. إلى ذلك، ارتفعت نسبة الأسر التي تزيد ديونها عن ٩٠٠ ألف ليرة لبنانية (٦٠٠ دولار) بشكل كبير، لتصل إلى ٦٣٪ في العام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع ٥٥٪ في العام ٢٠١٩ و ٤٣٪ في العام ٢٠١٨. عموماً، تُعدُّ ٩ من كل ١٠ أسر سورية لاجئة (٩٢٪ من الأسر) مدينة في العام ٢٠٢٠، وهو ما يتماشى مع النسب المُسجّلة في العام ٢٠١٩. في الواقع، يقترض اللاجئون السوريون غالباً لشراء الطعام (٩٣٪) ودفن الإيجار (٤٨٪) و/أو شراء الأدوية (٣٤٪). يذكر أن اللاجئين السوريين يعتمدون غالباً على الأصدقاء لإقراضهم المال (٧٩٪)، أو على الشراء بالديْن من محلات السوبر ماركت والبقالة (٤٦٪)، ما يشير إلى أن هذه الأسر لا تزال تفتقر إلى الموارد الكافية لتغطية احتياجاتها الأساسية.

ملاحظة: احتُسب الدولار الأميركي على أساس سعر الصرف الرسمي أي ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية. لكن الأرقام الواردة في تقرير تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان مذكورة باليرة اللبنانية.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٦٥٪

من الأسر السورية اللاجئة خُفّضت عدد الوجبات التي تتناولها يومياً لمواجهة نقص الغذاء في العام ٢٠٢٠

تستخدم الأسر السورية اللاجئة طرقاً مختلفة مرتبطة بنوعية وكمية الأغذية و/ أو سبل العيش للتعامل مع نقص الغذاء. وفقاً لتقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان في العام ٢٠٢٠، تضمّنت الاستراتيجيات المتعلّقة بتأمين الغذاء التي يستخدمها اللاجئون في لبنان: (١) الاعتماد على طعام أقل تكلفة أو تغيير تفضيلات الطعام (٨٨٪). (٢) تقليل عدد الوجبات التي يتم تناولها يومياً (٦٥٪). (٣) تقليل حجم الوجبات (٦٥٪). (٤) استعارة الطعام أو الاعتماد على مساعدة الأصدقاء أو الأقارب (٤٣٪). (٥) تقييد استهلاك البالغين ليتمكّن الأطفال من تناول الطعام (٣٠٪). (٦) إرسال أفراد الأسرة لتناول الطعام في أماكن أخرى (٨٪). (٧) تقييد استهلاك النساء للطعام ضمن الأسرة الواحدة (٧٪). (٨) البقاء من دون تناول الطعام لأيام متتالية (٧٪). يذكر أن الاعتماد المتزايد على استراتيجيات التعامل مع نقص الغذاء قد يؤدي إلى انخفاض مؤشّر إستراتيجيات مواجهة الأزمة (يتم احتساب الاستراتيجيات الخمس الأولى فقط في المؤشّر). كذلك يختلف مستوى المؤشّر بين المناطق، إذ تسجّل منطقتا الشمال وعمار أعلى الدرجات، ما يشير إلى معاناتها من ضعف أكبر فيما يتعلّق بتأمين الغذاء.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٣,٢ مليون

شخص يعيشون في لبنان هم بحاجة إلى المساعدة، بمن فيهم اللبنانيين الضعفاء واللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين في لبنان ومن سوريا

وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك نحو ٣,٢ مليون شخص في لبنان، بمن فيهم اللبنانيين الضعفاء واللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين من سوريا وفي لبنان، يحتاجون إلى المساعدة في العام ٢٠٢٠، ويتوزعون كالتالي وفقاً لتقديرات خطة لبنان لاستجابة للأزمة: ١,٥ مليون لاجئ سوري، و١,٥ مليون لبناني ضعيف، و١٨٠ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان، و٢٨ ألف لاجئ فلسطيني من سوريا. في الواقع، يستضيف لبنان اللاجئين منذ فترة طويلة، ما أدى إلى تغاقم نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وعمق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، بحيث تدهورت الظروف المعيشية للاجئين بشكل متزايد مع مرور الوقت. في ظل سياسة عدم بناء المخيمات وغياب حل سكني واضح، وجد معظم اللاجئين أنفسهم مُجبرين على الاستقرار ضمن المجتمع المضيف، وغالباً في أحياء فقيرة ومحرومة، وهو ما يستدعي اتباع نهج قائم على معالجة مشكلات كل حيّ بحدّيه لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً.

المصدر:

حكومة لبنان والأمم المتحدة، (كانون الثاني، ٢٠٢٠). خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (تحديث ٢٠٢٠). يمكن الاطلاع على الخطة عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf>

٢٠٧,٧٠٠

لاجئ فلسطيني من سوريا وفي لبنان يحتاجون إلى مجموعة من التّدخلات، بدءاً من المساعدات الطارئة إلى المساعدة الإنمائية

بالإضافة إلى اللاجئين السوريين، يستضيف لبنان مجموعة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، سواء الموجودين في لبنان أساساً أو اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الذين نزحوا إلى لبنان بسبب الحرب. في الواقع، أشارت الحكومة اللبنانية إلى وجود نحو ٢٧,٧٠٠ لاجئ فلسطيني من سوريا انتقلوا إلى لبنان، بالإضافة إلى نحو ١٨٠ ألف لاجئ فلسطيني يقيمون في لبنان أساساً، وجميعهم يعيشون في ١٢ مخيماً و١٥٦ تجمّعاً في جميع أنحاء البلاد. باعتبارهم من السكّان المعرّضين للخطر، يحتاج ٢٠٧,٧٠٠ لاجئ فلسطيني من سوريا وفي لبنان إلى التّدخلات الإنسانية، بدءاً من الحصول على المساعدات الطارئة وصولاً إلى المساعدة الإنمائية. على سبيل المثال، يعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من إقامتهم في مساكن لا تستوفي شروط السكن اللائق، ومخيمات مُكتظة بالأساس واستضافت لاجئين سوريين بشكل مُتزايد. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المؤسسات التعليمية من اختطّاف الفصول الدراسية، في حين أن هناك مدرسة واحدة من أصل ٦٥ مدرسة تابعة للأونروا تعمل بنظام الدوامين، ما يجبر غالبية أطفال اللاجئين الفلسطينيين الآتين من سوريا على حضور الحصص الدراسية مع أطفال اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

المصدر:

حكومة لبنان والأمم المتحدة، (كانون الثاني، ٢٠٢٠). خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (تحديث ٢٠٢٠). يمكن الاطلاع على الخطة عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf>

٤. الوضع
القانوني
للاجئين
السوريين في
الدول المضيفة

٧٨

من اللاجئين السوريين في لبنان الذين يتجاوزون سن الـ ١٥ لا يملكون إقامة قانونية

لا يملك ٧٨٪ من اللاجئين السوريين الذين تجاوزوا سن الـ ١٥ إقامة قانونية في لبنان بالمقارنة مع ٧٨٪ في العام ٢٠١٩. تُظهر اتجاهات الإقامة القانونية وفق الجنس والفئة العمرية أن الشباب والبالغين الأصغر سنًا (تحت سن الـ ٢٥) يسجلون المعدّلات الأقل بين اللاجئين الذين يملكون إقامة قانونية. كذلك سجّلت النساء من جميع الفئات العمرية معدّلات أقل في امتلاك إقامة قانونية مقارنة مع الرجال. من الأسباب الشائعة التي تعيق حصول اللاجئين السوريين على الإقامة القانونية، يبرز رفض المديرية العامة للأمن العام طلباتهم بحجّة ارتكابهم لمخالفات (٣٣٪)، عدم القدرة على الحصول على كفيل أو دفع رسوم الإقامة (٢٦٪) وهذا السبب هو أكثر شيوعاً بين الرجال بالمقارنة مع النساء. إلى ذلك، أشار ١٢٪ من الأشخاص الذين لا يملكون أوراق قانونية إلى القيود التي تفرضها الأنظمة المتبعة وتطال الأفراد الذين لديهم إقامة غير قابلة للتجديد ومنتهية الصلاحية أو الأفراد الذين لا يملكون وثائق هوية، فيما ذكر ١١٪ من الأشخاص عوامل أخرى مثل التردّد الشخصي والإحباط كأسباب لعدم حصولهم على إقامة قانونية. علماً أن عدم امتلاك أوراق قانونية يُعرّض اللاجئين لخطر الاحتجاز، ويعيق حصولهم على فرص العمل والتعليم والرعاية الصحيّة، ما يؤدّي إلى مزيد من التدهور في ظروفهم المعيشية.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٩٨٪

من الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان خلال العام ٢٠٢٠ لديهم وثائق ولادة

تفيد تقارير العام ٢٠٢٠ أن ٩٨٪ من اللاجئين السوريين في لبنان يمتلكون نوعاً من الوثائق التي تثبت ولادة أطفالهم في لبنان، سواء وثيقة طبيب أو شهادة قابلة (بالمقارنة مع ٩٧٪ في العام ٢٠١٩). مع ذلك، انخفض معدّل الولادات المُسجّلة في سجل الأجنبي بشكل طفيف، من ٣٠٪ إلى ٢٨٪ بين العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، فيما سجّلت النسبة الأعلى من الولادات الموثّقة بين الأسر المقيمة في بيروت (٤٩٪)، والنسبة الأدنى بين الأسر المقيمة في عكار (٨٪)، تليها الأسر المقيمة في بعلبك - الهرمل (١٠٪)، علماً أن أدنى المعدّلات المُسجّلة هي أقل من المعدّل الوطني. تجدر الإشارة إلى عدم وجود تمييز بين الجنسين في معدّلات تسجيل الولادات، على عكس المعدّلات وفقاً لنوع المسكن التي تختلف بين الذين يعيشون في مساكن مؤقتة وتصل إلى ٩٪ فقط، وهو أقل من المتوسط الوطني، وبين من يعيشون في مباني سكنية (٣٥٪) وغير سكنية (٣١٪)، الذين يسجّلون معدّلات تتجاوز المتوسط الوطني. إلى ذلك، يفيد ٦٢٪ من اللاجئين عند تسجيل ولادات أطفالهم في النفوس أن المصاريف الباهظة ورسوم النقل تُعدان من العوائق الرئيسية لعدم استكمال معاملات التسجيل في سجل الأجنبي، فيما يفيد ٢١٪ منهم بعدم معرفتهم بكيفية إكمال معاملات التسجيل.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٧٣٪

من اللاجئين السوريين الذين تزوجوا في لبنان خلال العام ٢٠٢٠ يمتلكون الحد الأدنى من الوثائق المطلوبة للزواج، سواء عقد زواج من مرجع ديني أو شهادة زواج من المحاكم الشرعية

يتمتع ٧٣٪ من مجمل عدد زيجات اللاجئين السوريين في لبنان خلال العام ٢٠٢٠ بالحد الأدنى من الوثائق المطلوبة لتأكيد حصول الزواج، سواء كان عقد زواج من مرجع ديني أو شهادة زواج من المحاكم الشرعية، وهي النسبة نفسها المسجلة خلال العام الماضي. إلى ذلك، تبين أن ٢٧٪ فقط من الذين شملهم الاستطلاع، سجلوا زواجهم في سجل الأجانب خلال العام ٢٠٢٠، بالمقارنة مع ٢٦٪ في العام ٢٠١٩. مع ذلك، هناك ٢٧٪ من حالات الزواج التي لا يوجد أية وثيقة تثبت شرعيتها، وتتوزع كالتالي: ٢٢٪ لديها عقد زواج من شيخ غير معترف به، و ٥٪ لا تملك أي وثيقة على الإطلاق.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

١٨,١٢٥

سوريا تقدّموا للمرّة الأولى بطلب الحصول على لجوء في الاتحاد الأوروبي خلال الربع الثالث من العام ٢٠٢٠

خلال الأشهر الـ ١٢ التي سبقت الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، تقدّم نحو ٦٦,٨٨٠ لاجئاً سورياً للمرّة الأولى بطلب الحصول على لجوء في الاتحاد الأوروبي، من ضمنها ١٨,١٢٥ طلباً قدّم في الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، بالمقارنة مع ٨,٢٩٥ طلباً سجّل في الربع الثاني من العام نفسه، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١١٩٪. أمّا الوجهات الثلاث الرئيسية فتوزّعت بين ألمانيا التي استحوذت على ١٠,٩٠٥ طلباً (٦٠٪ من مجمل الطلبات)، تليها اليونان التي قدّم ١,٨٨٠ طلب لجوء إليها (١٠٪)، ومن ثم هولندا بنحو ١,٣٧٠ طلباً (٨٪). إلى ذلك، يُعدّ اللجوء شكلاً من أشكال الحماية الدولية الممنوحة للشخص غير قادر على طلب الحماية من البلد الذي يحمل جنسيته و/أو إقامته خوفاً من الاضطهاد. إلّا أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أصبحت أقل انفتاحاً على استضافة اللاجئين، لسوء الحظ، بسبب انتشار التيار الشعبوي فيها، وهو ما يمنح اللاجئين السوريين، وغيرهم ممن يبحثون عن بيئة آمنة، خيارات أقل.

المصدر:

يوروستات. (كانون الأول، ٢٠٢٠). تقرير فصلي عن اللجوء. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum_quarterly_report#:~:text=First%2Dtime%20asylum%20applicants%20down,27%20Member%20States%20were%20positive

٣٪

من مجمل الأسر السورية أخلت منازلها خلال العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

هناك عدد مُتزايد من اللاجئين السوريين الذين أخلوا منازلهم أو يعيشون تحت تهديد الإخلاء، في الواقع، زادت الأزمة الاقتصادية المُتفاقمة في لبنان من خطر إخراج اللاجئين السوريين من منازلهم. وفقاً للتقرير الوطني لرصد الحماية الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشهر تشرين الثاني ٢٠٢٠، أفاد ٧٩٪ من اللاجئين عن تنامي عدم قدرتهم على تحمّل الإيجار نتيجة الأزمة الاقتصادية، إلى ذلك، أشار ٥٥٪ بأنهم يتعاملون مع الصعوبات المالية المُتزايدة عبر تقليل الإنفاق على الإيجار أو عدم دفعه، فيما أفاد ٨٪ بتلقيهم إشعاراً بإخلاء منازلهم. وفقاً لبيانات تقرير تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان لعام ٢٠٢٠، أفاد ٨٦٪ من اللاجئين بأنهم أخلوا منازلهم بسبب عدم القدرة على دفع الإيجار. وفي تشرين الثاني ٢٠٢٠، أعاد ٩٨٪ من اللاجئين الذين استلموا إشعاراً بإخلاء منازلهم السبب لعدم قدرتهم على الدفع. تنعكس الخطوة المُتزايدة الناجمة عن هذه القضية على ٨١٪ من اللاجئين الذين شملهم الاستطلاع في تقرير الحماية الوطني الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشهر تشرين الثاني ٢٠٢٠، ويطلبون المساعدة في دفع الإيجار كضرورة ذات أولوية.

المصادر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠٢٠). التقرير الوطني لرصد الحماية التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: تشرين الثاني ٢٠٢٠.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠٢٠). الإخلاء وإشعارات الإخلاء الجماعي: تقرير ActivityInfo لشهري تموز - أيلول ٢٠٢٠. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/83030>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٢,٧٣١

سورياً رُحِّلوا بين شهري أيار وآب ٢٠١٩

نشرت المديرية العامة للأمن العام بياناً صحافياً يفيد بترحيل ٢,٧٣١ سورياً بين شهري أيار وآب ٢٠١٩، وقد استمرّت عمليّات الترحيل منذ ذلك الحين. لطالما أكّدت الحكومة اللبنانية التزامها بمبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يلزمها بعدم نقل أي فرد إلى بلد آخر إذا كان ذلك سوف يؤدّي إلى تعريضه لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو غيرها من الأضرار. يتطلّب هذا المبدأ مراجعة قضائية أو إدارية مستقلة لكلّ حالة على حدة قبل اتخاذ قرار الترحيل وتنفيذه. صحيح أن القانون ينصّ على وجوب تقديم هذه المراجعة القضائية، لكنها لا تُطبق في الواقع في حالات الترحيل إلى سوريا. وفقاً لآخر تحديث لخطة لبنان للاستجابة للأزمة «(٩)» بعد قرارات مجلس الدفاع الأعلى والمديرية العامة للأمن العام في نيسان وأيار ٢٠١٩، أُلقي القبض على نازحين سوريين ولاجئين فلسطينيين من سوريا – رجال ونساء وأطفال – لعدم حيازتهم على إقامة قانونية، وتبيّن أنهم دخلوا إلى لبنان بشكل غير نظامي بعد ٢٤ نيسان ٢٠١٩، وابتأوا عرضة للترحيل وتسليمهم إلى سلطات الهجرة السورية. المناقشات جارية بين السلطات والشركاء حول تأمين الضمانات الإجرائية للقضاء على خطر الإعادة القسرية مع ضمان الإدارة الفعّالة للحدود».

المصادر:

المفكرة القانونية. (٢٠١٩). موقف من قرار الترحيل الفوري لمواطنين سوريين دخلوا إلى لبنان بشكل غير قانوني. موقف تبنته ٨ منظمات مجتمع مدني لبنانية.

حكومة لبنان والأمم المتحدة. (٢٠٢٠). خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠. (تحديث ٢٠٢٠)، الصفحة ١٢.

ديلي ستار. (٢٠١٩). ترحيل أكثر من ٢,٧٠٠ سوري من لبنان بموجب نظام جديد.

تقرير المرصد المستقل حول التزامات لبنان في مؤتمر لندن وبروكسل. (٢٠٢٠). يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://agulhas.co.uk/our-work/independent-monitors-report-on-the-lebanon-commitments-from-the-london-and-brussels-conferences>

٢١٥,٦٦٨

هو عدد تصاريح عمل اللاجئين السوريين الصادرة عن السلطات الأردنية بين كانون الثاني ٢٠١٦ وكانون الأول ٢٠٢٠

بين كانون الثاني ٢٠١٦ وكانون الأول ٢٠٢٠، قدّمت الحكومة الأردنية ٢١٥,٦٦٨ تصريح عمل للاجئين السوريين، ما يسمح لهم بالعمل بشكل قانوني من دون الخوف من إلقاء القبض عليهم، ويصبّ في صالح ربّ العمل الذي لن يخاطر بدفع غرامة تراوح بين ٢٥٠ و٢,١٠٠ دولار بسبب توظيف عمّال غير شرعيين. في حين لا تقيس تصاريح العمل فرص العمل الفعلية الناشئة، إلّا أنها تعمل على تحسين التغطية الاجتماعية للعمال السوريين. في الواقع، يعتبر ربّ العمل ملزماً قانونياً بتسجيل جميع الموظّفين في الضمان الاجتماعي بمجرد إصدار التصريح. في كانون الأول ٢٠٢٠، كانت معظم تصاريح العمل مخصّصة لقطاع الزراعة (٤٦٪)، يليه قطاع البناء (١٨,٩٪)، وأنشطة التصنيع (١٠,٤٪) وقطاع الضيافة (٨,٤٪). أخيراً، من أصل ٢١٥,٦٦٨ تصريحاً، هناك ٥٪ فقط للاجئين السوريين.

المصدر:

حكومة الأردن. (شباط، ٢٠٢١). تقرير تطوّر تصاريح العمل في وحدة اللاجئين السوريين (كانون الأول، ٢٠٢٠). يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/jordan/syrian-refugee-unit-work-permit-progress-report-december-2020>

٥. العلاقات
الاجتماعية
بين اللاجئين
السوريين
والمجتمعات
المضيقة

٨٦,٦٪

من الأشخاص الموجودين في لبنان صرّحوا بأنه «مكان يمكن الوثوق بناسه»

سبب تدفق اللاجئين ضغطاً على المجتمعات المضيفة، بحيث أظهر اللبنانيون سلوكاً عدائياً ضدّ اللاجئين في المجتمعات الأكثر تضرراً. على الرغم من التوترات الناشئة، ساد التضامن داخل المجتمعات – أي داخل المجتمعين – ونمت تصوّرات قوية عن الأمان في لبنان. وفقاً لمسح أجراه ARK وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في العام ٢٠٢٠، لا تزال التصوّرات حول التضامن بين المجتمعين مرتفعة على الرغم من تراجعها بنسبة ٧,٦٪ بالمقارنة مع العام ٢٠١٩، بحيث أشار ٨٦,٦٪ من اللاجئين الموجودين في لبنان إلى «إمكانية الوثوق بناسه». إلى ذلك، كشف ٨٩٪ من السوريين واللبنانيين أن اللبنانيين كانوا مضيغين جيّدين للاجئين السوريين منذ العام ٢٠١١. كذلك أفاد ٩٠٪ من الأفراد في لبنان، سواء من السوريين أو اللبنانيين، بأنهم يشعرون بأمان في مجتمعاتهم خلال النهار، أي بانخفاض ٦٪ مقارنة مع نتائج تموز ٢٠١٨. يذكر أن الشعور بالأمان يمكن ملاحظته لدى جميع الفئات الديموغرافية.

المصادر:

حكومة لبنان والأمم المتّحدة. (كانون الثاني، ٢٠٢٠). خُصّة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (تحديث ٢٠٢٠): قطاع الاستقرار الاجتماعي. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/74641>

ARK/برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. (٢٠٢٠). مسح للتصوّرات (الموجة ٨)، تموز ٢٠٢٠. <https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiZjZlOTY2MwMWMtMzQzNy00YWY1LWFiMjktOTM3MmQzMTRmNmQyIiwidCI6ImZzTVkYjVlTlI5NDQtNDgzNy05OWY1LTc0ODhhY2U1NDMxOjI5S1mMi0j9>

٥٤%

من اللاجئين السوريين في لبنان وصفوا علاقتهم بالمجتمع المضيف بالإيجابية أو الإيجابية جداً خلال العام ٢٠٢٠

في استطلاع أجري في العام ٢٠٢٠ حول العلاقات المجتمعية، أفاد ٥٤% من اللاجئين السوريين أن علاقتهم مع المجتمعات المضيضة في لبنان كانت محايدة، من ناحية أخرى، صنّف عدد قليل فقط من اللاجئين علاقتهم مع المجتمع المضيف بالسلبية (٣%)، علماً أن غالبية هذه الحالات سُجّلت في النبطية والجنوب، وقد ذكر أكثر من ٤٠% من الأسر السورية اللاجئة (على الرغم من انخفاض هذه النسبة من ٥١% في العام ٢٠١٩) أن المنافسة على الوظائف والموارد هي السبب الأكثر شيوعاً وتسبباً للتوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيضة. في الواقع، شهد العام ٢٠٢٠ تشدداً أكبر في القيود المفروضة على قدرة اللاجئين على العمل، واستمرّ الناس بالبقاء اللوم على السوريين في تردي الوضع الاقتصادي في لبنان.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٩٥%

من حالات حظر تجوّل اللاجئين السوريين في لبنان خلال العام ٢٠٢٠ كانت مفروضة من البلديات

قبل فرض حظر التجوّل على المستوى الوطني في محاولة لاحتواء انتشار وباء كوفيد-١٩، أُبلغت ٢١٪ من الأسر السورية اللاجئة التي شملها الاستطلاع عن فرض حظر تجوّل عليها في المنطقة المضيفة، وفي معظم هذه الحالات (٩٥٪)، فُرض الحظر من البلديات. وفقاً لهيومن رايتس ووتش، فرضت ٢١ بلدية على الأقل مثل هذه الإجراءات التقييدية على اللاجئين حصراً، من دون أن تشمل السكان اللبنانيين، وهو ما نُظر إليه على أنه إجراء تمييزي. إلى ذلك، كشفت ١١٪ من الأسر السورية اللاجئة أن حظر التجوّل يشكّل مشكلة بذاته تتعلّق بالسلامة و/أو الأمن. في حين، تباينت حالات حظر التجوّل عبر المحافظات، أفاد اللاجئون في النبطية (٦٨٪) والشمال (٢٩٪) بأنه لطالما فُرض حظر تجوّل عليهم، فيما لم يبلغ اللاجئون في عكار عن حالات مماثلة إلّا نادراً. أثار حظر التجوّل مخاوف بين اللاجئين بشأن قدرتهم على الوصول إلى الموارد الصحيّة والإمدادات الأساسية.

المصادر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

هيومن رايتس ووتش. (نيسان، ٢٠٢٠). لبنان: اللاجئون المعزّضون للخطر في إجراءات التصدي لكوفيد-١٩. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://www.hrw.org/news/2020/04/02/lebanon-refugees-risk-covid-19-response>

٤٠٪

من اللاجئين السوريين في لبنان ذكروا المنافسة على الوظائف كمحرك رئيسي للتوترات مع المجتمعات المضيفة خلال العام ٢٠٢٠

من ضمن القضايا الرئيسية التي ذكرها اللاجئون كعوامل مثيرة للتوترات مع المجتمعات المضيفة في العام ٢٠٢٠، برزت المنافسة على الوظائف بنسبة ٤٠٪، وهو ما يجعلها القضية الأكثر شيوعاً على الرغم من انخفاض نسبة الأشخاص الذين ذكروا هذه المشكلة بنحو ١١٪ بالمقارنة مع العام ٢٠١٩. كذلك انخفضت نسبة الأسر التي ذكرت المنافسة على الموارد والخدمات كمحرك رئيسي للتوترات بشكل كبير، ووصلت إلى ٨٪ مقارنة مع ٢٠٪ في العام السابق. في المقابل، ارتفعت نسبة عوامل أخرى محرّكة للتوترات مثل الاختلافات الثقافية (٢٠٪) أو الاختلافات السياسية (١٣٪). في حين، لم تبلغ معظم العائلات (٤٥٪) عن أي مشكلات في العام ٢٠٢٠، بزيادة بنسبة ٢٪ بالمقارنة مع العام ٢٠١٩.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٦. الصَّحَّة

٢/١

من مرافق الرعاية الصحية في سوريا كانت تعمل جزئياً أو متوقفة كلياً خلال العام ٢٠١٩

نصف مرافق الرعاية الصحية في سوريا كانت تعمل بشكل جزئي أو متوقفة عن العمل كلياً خلال العام ٢٠١٩. إلى ذلك، أقر ٨٢٪ من العاملين الصحيين بأن القصف خلال العام السابق قلل من قدرة المرافق إلى ما دون المستوى المقبول. فضلاً عن أن ٤ من كل ٥ عاملين في مجال الرعاية الصحية في ٦ محافظات في سوريا - يمثلون ٧٩٪ من مجمل العاملين في مجال الرعاية الصحية المشمولين بالاستطلاع - أشاروا إلى أن الهجمات في مناطقهم أدت إلى نقص في الطاقم الطبي المؤهل. ساهم الوضع الأمني في سوريا وعدم الوصول إلى المعدات الطبية والأدوية في تدهور الصحة العامة بشكل عام في البلاد، ولا سيما جودة الرعاية الصحية المقدمة في هذه المرافق. تجدر الإشارة إلى أن عوامل مثل ندرة الغذاء، وعدم الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، والإصابات الناتجة عن انفجار الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة، فضلاً عن سموم النفايات، والنفايات الطبية، ومعدات الحرب تزيد خطر المرض وتقلل إمكانية تقلصه.

المصادر:

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (أذار، ٢٠١٩). نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩: الجمهورية العربية السورية. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Syr_HNO_Full.pdf

الوكالة البريطانية للتنمية الدولية، UK Aid، SIM، TRANSTEC، AKTIS، & RMTTeam و RMTTeam. (أب، ٢٠١٨). حماية الرعاية الصحية في سوريا. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SIM%2003-3%20Health%20Protection%20Report_for%20publication%2015h18%20%281%29.pdf



منشأة طبيّة استهدفت في سوريا بين كانون الثاني وأيلول ٢٠٢٠

تواصلت الأعمال العدائية منذ اندلاع الصراع في سوريا في العام ٢٠١١، وغالباً طالت المدنيين بدلاً من المقاتلين، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، هوجمت ١٦ منشأة طبيّة في سوريا بين كانون الثاني وأيلول ٢٠٢٠. فيما أكدت الأمم المتّحدة وقوع أكثر من ٤٢٠ حالة اعتداء على مرافق صحيّة منذ العام ٢٠١٤، على الرغم من أن القانون الإنساني الدولي ينصّ على ضرورة حماية المرافق الطبيّة مثل المستشفيات واستئثارها من الهجمات. فضلاً عن ذلك، كان نصف مرافق الرعاية الصحيّة في العام ٢٠١٩ يعمل جزئياً أو متوقّف عن العمل كلياً. في الواقع، بعد إبرام عقود لتوفير الرعاية الصحيّة، انخفضت التغطية الروتينية لتعزيز المناعة على الصعيد الوطني إلى أقل من ٥٠٪ في العام ٢٠١٧ بالمقارنة مع ٨٠٪ في العام ٢٠١٠. ونتيجة لتدهور خدمات الرعاية الصحيّة واندلاع العديد من المعارك، ظهرت مجدّداً أمراض يمكن الوقاية منها عبر اللقاحات. تشمل الانخفاض في الخدمات أيضاً الرعاية المتخصّصة للأطفال ذوي الإعاقات، التي لم تعد متوافرة لغالبية الأطفال ذوي الإعاقات الجسدية أو العقلية في مناطقهم.

المصادر:

يونسيف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (كانون الأول، ٢٠١٩). حقائق سريعة عن الأزمة السورية. يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://www.unicef.org/mena/reports/syria-crisis-fast-facts>

منظمة الصحة العالمية. (تشرين الثاني، ٢٠٢٠). الجمهورية العربية السورية: الهجمات على مرافق الرعاية الصحيّة في سوريا، ١ كانون الثاني - ٣٠ أيلول ٢٠٢٠. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-attacks-health-care-syria-1-jan-30-sep-2020>

٥٧٪

من الأسر السورية اللاجئة في لبنان احتاجت إلى رعاية صحية أولية خلال الأشهر الـ ٦ التي سبقت إجراء المسح

في العام ٢٠٢٠، احتاجت ٥٧٪ من الأسر السورية اللاجئة في لبنان إلى رعاية صحية أولية خلال الأشهر الـ ٦ التي سبقت إجراء مسح تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين، بالمقارنة مع ٦٣٪ في العام ٢٠١٩، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٦٪. يشير مصطلح الرعاية الصحية الأولية إلى الرعاية الصحية التي لا تتطلب الدخول إلى المستشفى. يعود انخفاض الطلب على هذا النوع من الخدمات إلى التغيرات الموسمية في ظهور بعض الأمراض وإجراء تقييم جوانب الضعف لعام ٢٠٢٠ في فترات زمنية مُختلفة عن العام ٢٠١٩. تبرز أسباب أخرى مُحتملة مُرتبطة بتغيير سلوكيات السعي إلى الاهتمام بالصحة نتيجة الأزمات المديدة والمصاعب المالية التي تدفع الأسر إلى عدم إعطاء الأولوية إلى الاحتياجات الصحية، وعدم اعتبار الرعاية الصحية الوقائية أو الأولية ضرورة. كذلك، قد يكون لجائحة كوفيد-١٩ والتدابير الوقائية التقييدية الناتجة عنها على مستويات مختلفة، تأثيرات على سلوكيات السعي إلى الاهتمام بالصحة، وبالتالي على الحاجة المتصورة إلى الرعاية الصحية. إلى ذلك، بقيت القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية مرتفعة على المستوى الوطني، بحيث أبلغت ١٠٪ فقط من الأسر عن عدم تمكنها من الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية اللازمة. مع ذلك، لوحظت بعض الاختلافات الجغرافية، إذ ارتفعت نسبة العائلات التي لم تحصل على الرعاية اللازمة بشكل كبير من ٨٪ و ٣٪ في كلٍّ من الجنوب والبيطية في العام ٢٠١٩، إلى ٢٦٪ و ١٤٪ على التوالي في العام ٢٠٢٠. أمّا في جبل لبنان فقد انعكس الاتجاه، إذ أفادت ١٦٪ من الأسر بأنها غير قادرة على الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية اللازمة بالمقارنة مع ٢٦٪ في العام ٢٠١٩.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

١,٣٨٨,٥٩٩

هو عدد استشارات الرعاية الصحية الأولية المدعومة المقدمة إلى اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان خلال العام ٢٠٢٠

تقدّم خطة لبنان للاستجابة للأزمة المساعدة الإنسانية للفئات السكانية الضعيفة عبر قطاعات مختلفة تتحمّل عبء أزمة اللاجئين في لبنان، من ضمنها قطاع الرعاية الصحية. على سبيل المثال، كجزء من أنشطة الخطة قدّمت نحو ١,٣٨٨,٥٩٩ استشارة لتوفير الرعاية الصحية الأولية المدعومة إلى اللاجئين السوريين والمجتمع المضيف في لبنان بين كانون الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠، وهو ما يشكّل انخفاضاً بنسبة ١٩,٦٪ عن العام ٢٠١٩، ويعود هذا الفرق أساساً إلى الأزمات المتعدّدة المستمرة التي أثّرت بشكل كبير على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في العام ٢٠٢٠. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن نداءات تمويل الاحتياجات الصحية، في إطار خطة الاستجابة للأزمة للعام ٢٠٢٠، جمعت نحو ٢٧٥,٩ مليون دولار، تم استلام نحو ١٥٨,٨ مليون دولار منها فقط بحلول كانون الأول ٢٠٢٠ (تتضمّن أيضاً الأموال المُرحّلة من العام ٢٠١٩)، وبالتالي وصلت فجوة تمويل قطاع الصحة إلى ٤٠٪، ما يشكّل خطراً كبيراً على صحة كلّ من اللاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة الضعيفة وإمكانية حصولهم على الرعاية الصحية الأولية.

المصدر:

التنسيق المشترك بين الوكالات. (شباط، ٢٠٢١). لوحة المعلومات الإحصائية الخاصة بشهر كانون الأول ٢٠٢٠. يمكن الاطلاع على الأرقام عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/84571>



سرير إضافي توزعهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المستشفيات لدعم استجابة لبنان لجائحة كوفيد-١٩

توزع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالياً نحو ٨٠٠ سرير على المستشفيات، من ضمنهم ١٠٠ سرير لوحدة العناية المركزة و٨ أسرة غسيل كلى لمرضى كوفيد-١٩، بهدف تجنب المنافسة للحصول على الرعاية الصحية، وبالتالي جعلها في متناول جميع المرضى بمعزل عن جنسيتهم، واستهدفت المرحلة الأولى من التوزيع مستشفيات بعلمك وحلبا وفريق الحريري وصيدا وطرابلس الحكومية. أيضاً دعمت المفوضية إنشاء مرافق عزل في جميع أنحاء البلاد، من ضمن مبادرات عديدة أخرى، ما سمح بعزل الأشخاص الذين يعيشون في أماكن مكتظة، وتوفير معدات الحماية الشخصية لمقدمي الرعاية. منذ تفشي الجائحة، عملت المفوضية على منع انتقالها وبذلت جهوداً لتجنب إرهاق النظام الصحي اللبناني.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (كانون الثاني، ٢٠٢١). دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لخطة لبنان للاستجابة لكوفيد-١٩. كانون الثاني ٢٠٢١. يمكن الاطلاع على الخبر عبر الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/lb/>

corona

٨٤٪

من الأسر السورية اللاجئة في لبنان أفادت بأن تكلفة العلاج شكّلت العائق الرئيسي أمام حصولها على الرعاية الصحية في المستشفيات خلال العام ٢٠٢٠

على الرغم من أن جائحة كوفيد-١٩ شكّلت عقبة رئيسية أمام الوصول إلى الرعاية الصحية في المستشفى خلال العام ٢٠٢٠، إلا أن تكلفة العلاج بقيت العائق الأكبر (٨٤٪)، تليه تكاليف النقل (٢٢٪)، ورفض المستشفيات استقبال المرضى بسبب عدم قدرة الأسر على دفع التأمين (٨٪). وفي حين تركزت هذه الأسباب الثلاثة الأولى على التكاليف المباشرة وغير المباشرة مثل النقل، تؤكّد أيضاً على الصعوبات التي تواجه الأسر ذات الدخل المنخفض عند الوصول إلى المستشفيات. في الواقع، شكّلت تكلفة الأدوية (٧٧٪)، وأتعاب الطبيب (٧٣٪)، وتكلفة النقل (٤٩٪) إحدى أكثر العوائق أمام تلقي الرعاية الصحية الأولية المُبلّغ عنها. بالمقارنة مع العام ٢٠١٩، تضاعف عدد الأسر التي ذكرت تكلفة النقل ضمن العوائق التي تحول دون حصولها على الرعاية الصحية الأولية (٤٩٪ في العام ٢٠٢٠ في مقابل ٢٨٪ في العام ٢٠١٩). وبالمثل، ارتفعت نسبة الأسر التي ذكرت تكلفة الأدوية بشكل كبير (٧٧٪ في العام ٢٠٢٠ في مقابل ٥٧٪ في العام ٢٠١٩).

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٧. التعليم

٢,١ مليون

طفل خارج المدارس في سوريا خلال العام ٢٠١٩

بسبب النزاع المديد، تعرّضت أكثر من مدرسة من كل ٣ مدارس للضرر أو التدمير، بينما استُخدمت مدارس أخرى لأغراض لا تتعلّق بالتعليم مثل توفير السكن للنازحين. ساهم نقص المؤسسات التعليمية العاملة في تدهور التعليم في سوريا. في الواقع، يبلغ عدد الأطفال الذين لم يدخلوا إلى المدرسة خلال العام ٢٠١٩ في سوريا نحو ٢,١ مليون طفل، فيما صنّف نحو ١,٣ مليون طفل ضمن فئة المعرّضين لخطر التسرّب من المدرسة. أكثر من ذلك، تبين أن طفلاً من كل ٨ أطفال في كل فصل دراسي لديه حاجة للحصول على الدعم النفسي والاجتماعي، وهو ما يتطلب تدخلات مُخصّصة لتأمين التعليم الفعّال. في الواقع، تُعتبر المجتمعات النازحة مُعرّضة بطبيعتها للحرمان من خدمات التعليم، فهناك أكثر من ٥,٨ مليون طفل في سنّ المدرسة (من ضمنهم أطفال اللاجئين الفلسطينيين) ونحو ٢٤٥,٠٠٠ من العاملين في مجال التعليم بحاجة إلى مساعدة تعليمية داخل سوريا، و٦١٪ منهم في حاجة ماسّة وفورية لهذه المساعدة، عدا أن المدارس في المناطق التي تستقبل النازحين لديها قدرة محدودة لاستيعاب الطلاب الوافدين، ما يؤدّي إلى ضغوط إضافية على خدمات التعليم المتدهورة.

المصدر:

يونيسف، و UNICEF، Mercy Corps، Save the Children، و World Vision. (٢٠١٩). جيل غير فائت - التقرير السنوي لعام ٢٠١٨. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: [https://www.nolo5tgeneration.org/sites/default/files/makhalid/pdfresizer.com-pdf-resize%20\(1\)_0.pdf](https://www.nolo5tgeneration.org/sites/default/files/makhalid/pdfresizer.com-pdf-resize%20(1)_0.pdf)

١,٣٣٪

من الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان، الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٤ عاماً، كانوا خارج المدرسة خلال العام ٢٠٢٠

سجّل العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠، وجود نحو ٣٣,١٪ من الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان، الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٤ عاماً، خارج المدرسة. على غرار العام الدراسي السابق، سجّلت محافظة البقاع أدنى معدّل التحاق بالمدراس في هذه الفئة العمرية، بحيث لم يدخل سوى ٥٤٪ فقط من الأطفال السوريين اللاجئين فيها إلى المدارس. من ناحية أخرى، حصلت بيروت على أعلى الدرجات، وبلغت نسبة التحاق الأطفال بالمدراس نحو ٨١٪. أمّا الأسباب الرئيسية لعدم التحاق الأطفال في هذه الفئة العمرية بالمدرسة فتعود إلى تكلفة المواد التعليمية (٣٠٪) وتكلفة الانتقال إلى المدرسة (٢٥٪). لا يبرز الجنس كعامل مُحدّد للالتحاق بالمدرسة، خصوصاً أن نسبة الفتيات الملتحقات بالمدراس الابتدائية خلال تلك السنة تتساوى مع نسبة الصبيان. لا شك أن التعليم حقّ أساسي بموجب القانون الدولي، ولكنّه أيضاً عامل حاسم لضمان مستقبل أكثر إشراقاً لهذا الجيل.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٣٥٪

من الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان، الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٧ عاماً، التحقوا بالتعليم عن بُعد منذ إغلاق المدارس في آذار ٢٠٢٠

من بين الأطفال اللاجئين بين ٦ و١٧ عاماً، التحق ٦٠٪ في العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠، ما يعني أن ٤٠٪ من الأطفال في هذه الفئة العمرية لم يتمكنوا من الوصول إلى المدرسة منذ بداية العام الدراسي. في الواقع، أغلقت جميع المدارس الحكومية في لبنان اعتباراً من آذار ٢٠٢٠ بسبب تفشي جائحة كوفيد-١٩، وأدخل التعلم عن بُعد في جميع أنحاء البلاد، ومن حينها تم الإبلاغ عن أن ٦٤٪ من الأطفال المسجلين في المدارس، وتتراوح أعمارهم بين ٦ و١٧ عاماً، توقّفوا عن الدراسة، أما نسبة الـ ٣٥٪ المتبقية فكان لديها بعض الإمكانيات للحصول على التعليم عن بُعد، ومع ذلك لم يتمكن ثلثهم من متابعة هذه الدروس، غالباً بسبب الافتقار إلى الإنترنت أو عدم كفايته. أشارت الأسر السورية اللاجئة إلى تكلفة المواد التعليمية (٢٠٪)، وتكلفة النقل (١٥٪)، وعدم سماح المدرسة بتسجيل أطفالهم (٩٪) ضمن الأسباب الرئيسية لعدم التسجيل خلال العام الدراسي (قبل إغلاق المدارس). أيضاً أثرت استراتيجيات المواجهة على نسبة الالتحاق بالمدارس، خصوصاً أن ٦٪ من الأطفال لم يسجلوا في المدارس بسبب العمل و٢٪ بسبب الزواج. إلى ذلك، أكدت يونيسف أن حاجة المراهقين إلى المساهمة في الدخل الأسري هي سبب رئيسي للتخلي عن التعليم.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

١٣٪

من الشباب السوريين، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً، تسجّلوا في التعليم الرسمي خلال العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

تسجّل نحو ١٣٪ من اللاجئين السوريين في لبنان، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً، في التعليم الرسمي خلال العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠، وكانت معدّلات التحاق الشابات أعلى بقليل من الشبان (١٤٪ في مقابل ١٢٪). كذلك تباينت معدّلات الالتحاق عبر المحافظات، بحيث سجّلت بيروت أعلى نسبة تسجيل (٢١٪)، على عكس البقاع التي سجّلت المعدّل الأدنى (٧٪). فضلاً عن ذلك، اختلفت المعدّلات باختلاف الفئات العمرية، حيث التحق ٢٦٪ من الشباب النازحين السوريين، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاماً، في التعليم الرسمي، بالمقارنة مع ٣٪ فقط ممن تتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٢٤ عاماً. تجدر الإشارة إلى أن ثلثي الشباب السوريين اللاجئين (٦٧٪) لم يلتحقوا بأي برنامج تعليمي أو تدريب ولم يشاركون في سوق العمل خلال العام ٢٠٢٠.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٣٥١ مليون

دولار هو المبلغ المطلوب لقطاع التعليم في لبنان خلال العام ٢٠٢٠، لكن لم يتم استلام سوى على ١٦٢ مليون دولار فقط

من أصل ٣٥١ مليون دولار مطلوبة لتنفيذ مشاريع في قطاع التعليم خلال العام ٢٠٢٠ وفقاً لخطة لبنان للاستجابة للأزمة، تم استلام ١٦٢ مليون دولار فقط، وهو ما أنتج فجوة تمويلية بنسبة ٥٤٪، وانعكس على عدد المستفيدين من دعم رسوم التسجيل في التعليم الرسمي، إذ من بين ٤٧١,٩٥٠ طفلاً وشاباً مستهدفاً، استفاد ٢٦٦,٥٦٢ فقط من دعم جزئي أو كلي. إلى ذلك، وعلى الرغم من أن قطاع التعليم حصل على رابع أكبر تمويل بعد الأمن الغذائي والمساعدة الأساسية والحماية، إلا أن نقص التمويل كان له تأثير على الاستجابة الإنسانية المُقرّرة بموجب خطة لبنان للاستجابة للأزمة، ما أثر على برامج تقديم التعليم والمشاريع الأخرى التي تحتاج إلى مساعدة مالية. تجدر الإشارة إلى المزيد من العقبات التي واجهت هذا القطاع نتيجة انتشار جائحة كوفيد-١٩ واعتماد التعلّم عن بُعد في أعقاب الإقفال العام وإغلاق المدارس.

المصدر:

التنسيق المشترك بين الوكالات. (شباط، ٢٠٢١). لوحة المعلومات الإحصائية الخاصة بشهر كانون الأول ٢٠٢٠. يمكن الاطلاع على الأرقام عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/84571>

٤,٤%

من الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان، الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ عاماً، منخرطين في سوق العمل

تضاعفت نسبة الأطفال السوريين بين ٥ و ١٧ عاماً الذين انخرطوا في عمالة الأطفال من ٢,٦% في العام ٢٠١٩ إلى ٤,٤% في العام ٢٠٢٠. تفاوتت معدلات عمالة الأطفال عبر المحافظات وسُجِّلَ أعلاها في جبل لبنان (٦,٤%) والجنوب (٥,٩%)، علماً أن ٢٧% من الذين انخرطوا في عمالة الأطفال، كانوا يعملون خلال ساعات الدراسة في الأيام الثلاثين الماضية من إجراء الاستطلاع. في الواقع، إن الحاجة إلى المساهمة مالياً في دعم دخل الأسرة قد تمنع الأطفال اللاجئين من مواصلة تعليمهم. من هنا، كان الشبان (٧%) أكثر عرضة لعمالة الأطفال من الفتيات (٢%) خلال العام ٢٠٢٠.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٦٥,٩%

من أطفال الأسر التي شملها المسح وتعيش في مخيمات غير رسمية في البقاع، وتتراوح أعمارهم بين ٤ و١٨ عاماً، ينخرطون في عمالة الأطفال

انخرط في عمالة الأطفال نحو ثلثي (٦٥,٩%) أطفال الأسر التي شملها المسح، وتعيش في مخيمات غير رسمية في البقاع، وتتراوح أعمارهم بين ٤ و١٨ عاماً، علماً أن ٧٥% منهم كانوا يعملون في قطاع الزراعة، وغالباً ما تنطوي مهامهم على مخاطر مثل التعرّض لمبيدات الآفات والأسمدة، والعمل لساعات طويلة، فضلاً عن التوقّف عن الدراسة، وهو ما أكّد عليه نحو نصف الأطفال الذين لم يذهبوا إلى المدرسة، مشيرين إلى أن عملهم حال دون ذلك، بمعزل عن أوجه القصور التي تعترض عمالة الأطفال، إلّا أنها تبقى آلية تكيف أسرية تساعد اللاجئين السوريين على توليد المزيد من الدخل. في الواقع، أفاد نحو ٥٨% من الأطفال العاملين بأنهم منحوا كلّ أجرهم، أو جزءاً منه، إلى والديهم.

المصدر:

الجامعة الأميركية في بيروت، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، يونيسيف. (٢٠١٩). عمالة الأطفال في الزراعة في سهل البقاع في لبنان: حالة اللاجئين السوريين. يمكن الاطلاع على الدراسة عبر الرابط التالي: https://www.ilo.org/wcm-sp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_711801.pdf

٣ من كل ٣

فتيات سوريات لاجئات في لبنان تزوجت قبل إكمال الثامنة عشرة من عمرها وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة

ترافقت الأزمة الإنسانية للسكان النازحين السوريين مع تمييز بين الجنسين في البلدان المضيفة، ما يضع النساء والفتيات في مواقع أضعف. على سبيل المثال، تقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن فتاة على الأقل من أصل كل ٣ فتيات سوريات لاجئات تزوجت في لبنان خلال العام ٢٠١٩ قبل أن تكمل عامها الـ ١٨. يُعرّف زواج الأطفال بأنه الزواج الرسمي أو الارتباط غير الرسمي لأي طفل دون سن الـ ١٨ عاماً. يذكر أن زواج الأطفال هو انتهاك لحقوق الإنسان، ويعتبر من أعمال العنف المرتكبة ضدّ الأطفال والفتيات. في الواقع، يتمّ اللجوء إلى زواج الأطفال في مجتمعات اللاجئين كآلية للتكيف الأسري، فيفرض على الفتيات في كثير من الحالات، معرضاً إياهن لخطر الاغتصاب الزوجي ومضاعفات الولادة والعنف المنزلي ووقف التعليم المدرسي والبقاء.

المصدر:

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (أيلول، ٢٠١٩). معاينة جنسية بين اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/72394>

٩٩%

**من الأطفال الذين تَمَّت مقابلتهم في سوريا خلال العام ٢٠١٩
أعربوا عن خوفهم من تهديد واحد على الأقل قد يتعرّضون له
في مساحة المدرسة**

وفقاً لدراسة أجرتها Integrity Global أعربت معظم العائلات السورية عن قلقها من انعدام الأمن في الطريق إلى المدرسة وخلال العودة منها. وأشار ٩٩% من الأطفال الذين تَمَّت مقابلتهم في سوريا خلال العام ٢٠١٩ عن خوفهم من نوع واحد على الأقل من التهديد الذي قد يتعرّضون له في مساحة المدرسة، وتبيّن أيضاً أن الأطفال يخشون من إساءة المعاملة التي قد يتعرّضون لها من المعلمين أو مدراء المدارس (٤٣%) أكثر من خشيتهم من الغارات الجوية (٢٤%). في الواقع، أبلغ ٤٢% من الأطفال عن تمييز مارسه المعلمون في الفصول الدراسية، مشيرين إلى استهداف الأطفال النازحين أو المتأخرين عمرياً عن صفوفهم. وهو ما يؤكّد أن الأطفال النازحين معرّضون بشكل خاص لانعدام الأمن المدرسي. بالإضافة إلى ذلك، يعاني معظم الأطفال النازحين من وقت تعلّم غير كافٍ لاكتساب كلّ المهارات والمعرفة المطلوبة، خصوصاً أن خروجهم من المدرسة بسبب النزوح يزيد من حاجتهم إلى مزيد من الاهتمام والتعلّم المكثّف للحاق بزملائهم.

المصدر:

ستيل، ج. (٢٠١٩). النازحون داخلياً والتعليم في سوريا. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371530>

٤١٪

من الأطفال في سوريا صنّفوا ضمن الخطّ الحدودي وهامش رفاهية غير طبيعي خلال العام ٢٠١٨ وفقاً لـ Chemonics.

أفادت دراسة أجرتها Chemonics في العام ٢٠١٨ بأن ٤١٪ من الأطفال في سوريا موجودون ضمن الخطّ الحدودي ونطاق رفاهية غير طبيعي بالاستناد إلى استبيان نقاط القوّة والصعوبات. أكثر تحديداً، أشار التقرير إلى أن ١٣٪ من الأطفال في سوريا يحتاجون إلى دعم نفسي اجتماعي متخصّص في الفصول الدراسية لتعزيز تجربتهم التعليمية ووضعيتهم ومصالحهم. في الواقع، عادة ما تكون وضعية السكّان النازحين وشروط تأمين مصالحهم أكثر ضعفاً من السكّان المضيفين. لذلك يكون الأطفال النازحون أقل احتمالاً للانخراط في الفصول الدراسية، وبالتالي أقل احتمالاً للاستفادة من التعليم.

المصدر:

ستيل، ج. (٢٠١٩). النازحون داخلياً والتعليم في سوريا. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371530>

٨. فرص الأحوال المعيشية

٥٢%

من الأسر التي تمّت مقابلتها خلال العام ٢٠٢٠ كان أفرادها يعملون في الأيام السبعة السابقة للاستطلاع

لا يزال النشاط الاقتصادي للأسر السورية اللاجئة في لبنان منخفضاً نسبياً وغير مُنظم، حيث أن ٥٢% فقط من الأسر التي تمّت مقابلتها في العام ٢٠٢٠ كان لديها أفراد يعملون في الأيام السبعة السابقة للاستطلاع بانخفاض عن نسبة ٥٩% في العام ٢٠١٩، وسجّلت محافظة عكار النسبة الأدنى من الأسر التي يعمل فيها فرد واحد على الأقل (٣٢%). تجدر الإشارة إلى أن ٣٥% فقط من الأسر التي تعيلها نساء لديها أفراد عاملون، بالمقارنة مع ٥٦% من الأسر التي يرأسها رجال. إلى ذلك، بلغ المعدّل الإجمالي لمشاركة اللاجئين في القوى العاملة نحو ٤٣% في العام ٢٠٢٠، مع مشاركة النساء (١٤%) بمعدّل أقل بكثير من الرجال (٧٤%). ذكر اللاجئون أن السبب الرئيسي لعدم عملهم هو عدم وجود فرص عمل بالأساس في مناطقهم (٢٥%). في حين شكّلت مساعدة برنامج الأغذية العالمي (٢١%) والاستدانة من الأصدقاء والمتاجر (١٧%) المصدرين الرئيسيين لدخلهم، تليهما بطاقات الصرّاف الآلي الممنوحة من الأمم المتحدة والمنظّمات الإنسانية (١٥%). يشار هنا إلى أن الأسر التي تعيلها نساء تعتمد بشكل أكبر على المساعدات بالمقارنة مع الأسر التي يرأسها رجال، فقد أمادت نصف الأسر التي تعيلها نساء (٤٥%) بأنها تعتمد على البطاقات الإلكترونية المُقدّمة من برنامج الأغذية العالمي أو بطاقات الصرّاف الآلي من الوكالات الإنسانية كمصدر دخل رئيسي لها، في مقابل ٣٤% من الأسر التي يرأسها رجال. بشكل عام، تؤكّد هذه الأرقام اعتماد اللاجئين على المساعدات بشكل كبير، والتحدّيات التي يواجهونها عند تغطية احتياجاتهم الأساسية من خلال التوظيف.

ملاحظة: جُمعت الأنشطة المُدرّجة للدخل ومستويات التوظيف والبطالة في العام ٢٠١٨ عبر احتساب دخل أفراد الأسرة العاملين الذين تجاوزوا الـ ١٨ عاماً، بينما شملت حسابات العام ٢٠١٩ دخل أفراد الأسرة الذين تجاوزوا الـ ١٥ عاماً، لذلك وجب الإشارة إلى القيود في مقارنة أرقام العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر

الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٩٧,٦٠٠ ليرة لبنانية

هو متوسط الدخل الأسبوعي للاجئين السوري العامل في العام ٢٠٢٠

٩٧,٦٠٠ ليرة لبنانية هو متوسط الدخل الأسبوعي للاجئين السوري العامل في العام ٢٠٢٠ (أو دخل الأسرة التي يعمل فيها فرد واحد على الأقل)، وهو ما يشكّل انخفاضاً عن ١٠٥,٠٠٠ ليرة لبنانية في العام ٢٠١٩. مع ذلك، من الصعب إجراء مقارنة واضحة مع أرقام العام ٢٠١٩ نظراً للتغيرات الكبيرة التي طرأت على السياق اللبناني خلال العام ٢٠٢٠، لا سيّما لناحية الارتفاع الكبير في معدّلات التضخّم وأسعار المواد الغذائية (١٧٤٪) وغير الغذائية (١٧٥٪) منذ تشرين الأول ٢٠١٩، بحيث يعبّر الانخفاض في دخل الفرد عن دليل آخر على انخفاض القوة الشرائية للأسر السورية اللاجئة خلال العام ٢٠٢٠. إلى ذلك، تفاوتت قيم الدخل خلال العام نفسه عبر المحافظات مع تسجيل المستويات الأدنى في عكار (٤٧,١٢٠ ليرة لبنانية) والبقاع (٥٢,٧٦٦ ليرة لبنانية) وبعليبك - الهرمل (٥٩,٢٤٤ ليرة لبنانية)، واستمرار تسجيل المعدّلات الأعلى في بيروت (١٦٥,٨٦٨ ليرة لبنانية). أمّا الأسر المعيشية التي تعيلها نساء ويعمل فيها فرد واحد على الأقل فقد كان دخلها الأسبوعي أقلّ بقليل (٩٦,٠٠٠ ليرة لبنانية) من الأسر التي يرأسها رجال (٩٨,٠٠٠ ليرة لبنانية)، إلّا أن هذا الفرق يصبح أكثر وضوحاً عند مقارنة الدخل الفردي للأسر التي تعيلها نساء من دون وجود أي عضو عامل ضمنها (٥٢,٠٠٠ ليرة لبنانية) في مقابل دخل الأسر التي تتسم بالخصائص نفسها إنّما يعيلها رجال (٦٥,٠٠٠ ليرة لبنانية). بالنسبة لمصادر دخلها، تعتمد الأسر التي تعيلها نساء بشكل أكبر على المساعدات الإنسانية والديون غير الرسمية، بدلاً من العمل أو الاعتماد على أفراد الأسرة الذين يعملون.

ملاحظة: جُمعت الأنشطة المُدرّجة للدخل ومستويات التوظيف والبطالة في العام ٢٠١٨ عبر احتساب دخل أفراد الأسرة العاملين الذين تجاوزوا الـ ١٨ عاماً، بينما شملت حسابات العام ٢٠١٩ دخل أفراد الأسرة الذين تجاوزوا الـ ١٥ عاماً، لذلك وجب الإشارة إلى القيود في مقارنة أرقام العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٧٧٪

من العمّال السوريين في البقاع عقودهم غير مُحدّدة المدة

أفاد ٧٧٪ من العمّال السوريين الذين تمّت مقابلتهم في البقاع بأن عقود عملهم غير مُحدّدة المدة بالمقارنة مع ٤٧٪ من العمّال اللبنانيين في قطاعات البناء والخدمات الغذائية والصناعات الزراعية، فضلاً عن أن ١٧٪ فقط من العاملين اللبنانيين والسوريين في البقاع كان لديهم عقوداً مكتوبة في العام ٢٠١٩ (لبنانيون: ٣٠٪ وسوريون: ٤٪)، فيما الباقون يعملون بموجب عقود شفوية (٣٢٪)، أو من دون أي عقد أو اتفاق على الإطلاق (٥١٪) مع الإشارة إلى أن ٦٢٪ من الفئة الأخيرة هم سوريون. يوضح هذا الواقع الطبيعية غير النظامية للعمل في هذه القطاعات، لا سيّما في البقاع، وكذلك احتمال حصول العمّال السوريين على عقود بشروط متدنّية أكثر من العمّال اللبنانيين، وعلى عدد أكبر من العقود غير المُحدّدة المدة، ما يدلّ إلى ظروف العمل التقييدية والتمييزية التي يواجهها السوريون في لبنان.

المصدر:

ظروف العمل في قطاعات البناء والخدمات الغذائية والصناعات الزراعية في البقاع - لبنان. (٢٠١٩). يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/lebanon/working-conditions-construction-food-services-and-agro-industry-sectors-beqaa-valley>

٣٢٪

هو مستوى انخراط اللاجئين السوريين في قطاع الزراعة في لبنان

عمل ٣٢٪ من اللاجئين السوريين العاملين في لبنان في قطاع الزراعة خلال العام ٢٠٢٠، وهو ما يشكّل ضعف عددهم خلال العام ٢٠١٩ الذي بلغ نحو ٧١٪ من مجمل اللاجئين السوريين العاملين. شكّلت الزراعة القطاع الرئيسي للانخراط في العمل في بعلبك - الهرمل (٥٢٪ في ٢٠٢٠ مقابل ١٨٪ في ٢٠١٩)، تليها عكار (٤٨٪ في ٢٠٢٠ مقابل ٣٥٪ في ٢٠١٩)، والجنوب (٤٣٪ في ٢٠٢٠ مقابل ٣٥٪ في ٢٠١٩). وبعد أن كان البناء قطاع التشغيل الأول في العام ٢٠١٩، تراجع إلى المرتبة الثانية في العام ٢٠٢٠، ولكنّه بقي قطاع التوظيف الرائد في محافظتي بيروت (٣٢٪) وجبل لبنان (٢٨٪)، ويعود انخفاض التوظيف فيه إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة والإغلاق العام لاحتواء تفشي جائحة كوفيد-١٩. في حين أن الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات الغذائية المستوردة قد يفسّر ربّما الحاجة المتزايدة للعمالة في قطاع الزراعة المحليّة.

المصدر:

المفوضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٢١٪

من الأسر السورية اللاجئة اعتمدت على البطاقات الغذائية الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي كمصدر رئيسي للدخل في العام ٢٠٢٠

شكّلت البطاقات الإلكترونية الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي المصدر الرئيسي لدخل ٢١٪ من الأسر السورية اللاجئة خلال العام ٢٠٢٠، والمصدر الرئيسي الأوّل لدخل اللاجئين السوريين في لبنان. تُمكن البطاقات الإلكترونية للأغذية المستفيدين من تلبية احتياجاتهم الغذائية في المحلّات التجارية المتعاقد عليها مع برنامج الأغذية العالمي، وأيضاً المشاركة في الاقتصاد المحلي. تركّزت مساعدات برنامج الأغذية العالمي بشكل أساسي في ثلاث محافظات وهي: عكار التي اعتمدت عليها بنسبة ٥٠٪، تليها البقاع (٤٠٪) وبعبك - الهرمل (٣١٪). إلى ذلك، شكّلت الديون غير الرسمية المصدر الثاني للدخل خلال هذا العام (١٧٪)، تليها بطاقات الصراف الآلي الصادرة عن الأمم المتحدة أو المنظمات الإنسانية (١٥٪). في الواقع، تسلّط مصادر الدخل الثلاثة الأولى الضوء على اعتماد اللاجئين السوريين في لبنان على المساعدات النقدية والديون، فيما احتلّت مصادر الدخل المرتبطة بالأنشطة المهنية مثل البناء أو الزراعة المرتبة الرابعة (١٠٪) والخامسة (٨٪)، وهو ما يؤكّد على التحدّيات التي يواجهها اللاجئون في تلبية احتياجاتهم الأساسية من خلال التوظيف.

المصدر:

المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٩. إنفاق اللاجئين السوريين واستثماراتهم في المجتمعات المضيقة

١٠١,٦٧٢

أسرة ضعيفة تلقت مساعدات نقدية لأهداف عدّة في كانون الأول ٢٠٢٠

تلقت ١٠١,٦٧٢ أسرة ضعيفة مساعدات نقدية لأغراض متعدّدة في كانون الأول ٢٠٢٠، بحيث وُزِعَ نحو ١٠,٤٧٦,١٧٦ دولاراً على الأسر السورية والفلسطينية واللبنانية الضعيفة. أمّا خلال العام ٢٠٢٠، فقد استفادت الأسر السورية الضعيفة من ١٢٣,٣٧٢,٣٣٣ دولاراً نقداً لأغراض متعدّدة، وانعكست فوائده هذه المبالغ على كلِّ من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، خصوصاً أنها أنفقت في الاقتصاد المحلي، وساعدت في تمكين الأسر، وتحفيز الأسواق المحليّة، وتقليل التكاليف التشغيلية لتقديم المساعدة، عدا عن أن النقد يقلّل من احتمال لجوء الأسر الضعيفة إلى آليات تكيف سلبية. في الواقع، تخفّف المساعدات النقدية الضعف الاقتصادي من خلال زيادة القوة الشرائية للأسر المحتاجة، وتلبي الاحتياجات الأساسية للمستفيدين من خلال دعم وصولهم إلى السلع الأساسية في السوق.

المصدر:

التنسيق المشترك بين الوكالات في لبنان. (أذار، ٢٠٢١). خطة لبنان للاستجابة للأزمة - لوحة بيانات تقرير قطاع المساعدات الأساسية. يمكن الاطلاع على الأرقام عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/dataviz/149>



متجر بقالة في جميع أنحاء لبنان تعامل مع برنامج الأغذية العالمي كطرف في مشروع بطاقة «النقد مقابل الغذاء» الإلكترونية التي يستخدمها اللاجئون السوريون

كجزء من عمليات برنامج الأغذية العالمي في لبنان، تُسلّم المساعدات الغذائية للاجئين السوريين من خلال برنامج بطاقة «النقد مقابل الغذاء» الإلكترونية. يُقدّم نظام قسيمة الطعام مساعدة نقدية بقيمة ٢٧ دولاراً شهرياً، يمكن الحصول عليها نقداً عبر أي جهاز صرّاف آلي، أو استخدامها في ٥٠٠ متجر بقالة متعادلاً مع برنامج الأغذية العالمي وموزعاً في جميع أنحاء البلاد. تجدر الإشارة إلى أن نحو ٣٣,٣٦٠ أسرة سورية لاجئة تلقت هذا النوع من المساعدات في العام ٢٠١٩. باستخدام هذا النظام، يمكن للمستفيدين تحديد أولويات مشترياتهم وفقاً لاحتياجاتهم بطريقة كريمة. في الواقع، لا يوفر نظام البطاقة الإلكترونية مساعدات أساسية للاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية في لبنان فحسب، بل يساعد أيضاً في تحفيز الاقتصاد من خلال إفادة المؤسسات اللبنانية، بحيث ضخّ هذا البرنامج أكثر من ١,٥ مليار دولار مباشرة في الاقتصاد اللبناني منذ العام ٢٠١٢.

المصدر:

برنامج الأغذية العالمي. لبنان. (٢٠٢٠). يمكن الاطلاع على النصّ عبر الرابط التالي: <https://www.wfp.org/countries/lebanon>

١٩٨,٩٨١ ليرة لبنانية

هو متوسط الإنفاق الشهري للاجئين السوري في لبنان خلال
العام ٢٠٢٠

أنفق كل لاجئ سوري نحو ١٩٨,٩٨١ ليرة لبنانية كمعدّل وسطي شهري خلال العام ٢٠٢٠، وتوزعت النفقات الثلاثة الأولى على الغذاء (٤٨٪) والإيجار (١١٪) والصابون ومستلزمات النظافة (١١٪). مع ذلك، برزت عوامل عديدة أعاقَت إمكانية المقارنة مع قيمة الإنفاق خلال العام ٢٠١٩، أبرزها الأزمة الاقتصادية، وارتفاع معدّل التضخّم، وانخفاض قيمة العملة الوطنية منذ تشرين الأول ٢٠١٩، وارتفاع أسعار المواد الغذائية (١٧٤٪) وغير الغذائية (١٧٥٪) بشكل كبير. وعلى الرغم من تواضع حجم الأموال التي ينفقها اللاجئون السوريون محلياً، إلّا أن له تأثير إيجابي على مجمل الناتج المحليّ كونه يساهم في النمو الاقتصادي في البلاد. على سبيل المثال، إن شراء نحو مليون لاجئ سلعهم الاستهلاكية من الأسواق المحليّة يزيد الإيرادات المتأتمية من ضرائب الاستهلاك، فضلاً عن أن استئجار ماوي سكنية أو مؤقتة أو غير سكنية من المالكين اللبنانيين يعزّز سوق الإيجار المحلي. في الواقع، تدفع كل أسرة سورية لاجئة نحو ٢٦٤,٦٤٢ ليرة لبنانية كمعدّل وسطي شهرياً للإيجار بمعزل عن نوع مسكنها. لذلك، من المهم تسليط الضوء على الفوائد المُحتملة لتواجد اللاجئين السوريين في السوق اللبنانية، بعيداً من السرديات السلبية الذي تُستخدم غالباً عبر وسائل الإعلام لتجريم وجودهم.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

١٠. الاستجابات للأزمة السورية

٩,٧٦ مليار دولار

هو مجمل التمويل المبلّغ عنه الذي تلقّاه لبنان بين العامين ٢٠١١ و٢٠٢٠ لدعم اللاجئين وخطة استجابة المجتمع المضيف

٩,٧٦ مليار دولار هو مجمل التمويل المبلّغ عنه، الذي تلقّاه لبنان حتى نهاية العام ٢٠٢٠، لدعم اللاجئين وخطط استجابة المجتمع المضيف بعد تدفّق اللاجئين السوريين إلى لبنان. في هذا السياق، تضمّنت المساعدة الإنسانية المُقدّمة تمويلًا لتلبية متطلّبات الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات استجابة للأزمة السورية، المُنسقة دولياً ويُنصَح بتطبيقها في البلدان المضيفة المجاورة لسوريا، فضلاً عن المساعدات الخارجية من خارج متطلّبات الخطة مثل التمويل الثنائي للبنان والنداءات العاجلة للتمويل. في العام ٢٠٢٠، تلقّى لبنان نحو ١,٥ مليار دولار نقداً، ٦٠٪ منها أو ٩٠٤,٥ مليون دولار من خلال الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على مواجهة الأزمات، و١١٪ أي ١٥٨,٧ مليون دولار من خلال النداءات العاجلة الخاصة بلبنان، و٦,٥٪ أي ٩٨,٢ مليون دولار من خلال خطة لبنان المشتركة بين القطاعات للاستجابة لفيروس كورونا. تلقّى برنامج الأغذية العالمي النسبة الأكبر من التمويل (٢٨٪ أو ٤١٤,٩ مليون دولار)، تليه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٥٪ أو ٣٧٩,٥ مليون دولار). ومن بين المنظمات غير التابعة للأمم المتحدة حصل بنك KfW للتنمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر على التمويل الأعلى (٦٦,١ مليون و٣٢,٧ مليون دولار على التوالي).

المصدر:

خدمة التتبع المالي (٢٠٢٠). لبنان. يمكن الاطلاع على الأرقام عبر الرابط التالي: <https://fts.unocha.org/countries/124/summary/2020>

٢,٢ مليار دولار

هي قيمة القروض التي مُنحت للبنان منذ العام ٢٠١٩ في إطار الاستجابة لاحتياجات البلدان المُتضررة من الأزمة السورية

في إطار الاستجابة لاحتياجات البلدان المُتضررة من الأزمة السورية، تلقت المنطقة نسبة كبيرة من القروض الممنوحة لعام ٢٠١٩ وما بعده خلال مؤتمر بروكسل الثالث الذي عُقد في آذار ٢٠١٩، وبالنتيجة حصل لبنان على قروض بقيمة ٢,٢ مليار دولار من فرنسا ومؤسّسات مالية دولية، وبلغت هذه النسبة ١٢٪ من مجمل القروض الممنوحة منذ العام ٢٠١٩ للمنطقة وبلغت قيمتها ١٨,٥ مليار دولار، أي ما يشكّل ٨٨٪ من مجمل القروض الموعودة والتي تبلغ ٢١ مليار دولار. أمّا الدائون الرئيسيون فهم مؤسّسات مالية متعدّدة الأطراف مثل بنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي، بالإضافة إلى الجهات المانحة الحكومية مثل فرنسا. تُستخدم هذه القروض، بالإضافة إلى الهبات الممنوحة، كأداة مالية لدعم البلدان المضيفة للاجئين، وقد استفاد منها كلّ من مصر والأردن ولبنان والعراق وتركيا. أيضاً، تُستخدم الآليات المالية، مثل مرفق التمويل العالمي المُيسر التابع للبنك الدولي، ومنصّة الاستثمار في الجوار التابعة للاتحاد الأوروبي، والهبات التمويلية من المانحين الحكوميين، للأهداف نفسها، وتشكّل معاً من ٣ إلى ٩ أضعاف المبلغ المُخصّص عبر القروض.

المصدر:

الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. (حزيران، ٢٠٢٠). دعم سوريا والمنطقة: التتبع المالي ما بعد مؤتمر بروكسل - التقرير التاسع. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://www.consilium.europa.eu/media/44710/ec-syria-tracking-report_nine.pdf

٣٧٪

هي الفجوة التمويلية في خطة لبنان للاستجابة للأزمة في كانون الأول ٢٠٢٠

تسعى خطة لبنان للاستجابة للأزمة إلى توفير الحماية والمساعدة للسكان الضعفاء في لبنان، فضلاً عن دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بحيث تُخصّص المساعدات الإنسانية بشكل أساسي لقطاعات مثل الأمن الغذائي والمساعدة الأساسية والحماية والتعليم. في العام ٢٠٢٠، تطلّبت الخطة الحصول على ٢,٦٧ مليار دولار، ولكن لم يتمّ استلام إلا ٦٧٪ من التمويل المطلوب مع ترحيل ٩٪ منه من العام ٢٠١٩، بحيث حصلت في المجمال على ١,٦٩٦ مليار دولار، وهو ما أنتج فجوة تمويلية بنسبة ٣٧٪. مع ذلك، استطاعت الخطة استهداف ٢,٧ مليون شخص حصلوا على المساعدة والحماية المباشرين، بالإضافة إلى ٢,٦ مليون شخص استفادوا من خدمات التعافي الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، إلى ذلك، توزّع الأشخاص المستهدفون بين ١,٥ مليون لاجئ سوري، وأكثر من مليون لبناني ضعيف، ونحو ١٨٠ ألف لاجئ فلسطيني في لبنان ونحو ٢٧,٧٠٠ لاجئ فلسطيني نزحوا من سوريا إلى لبنان. إلى ذلك، وظّفت الأموال الممنوحة على النحو الآتي: ٢٧٣ مليون دولار لبرامج الأمن الغذائي، و٢٠٢ مليون دولار لبرامج المساعدة الأساسية، فيما توزّعت المنح على القطاعات الأقل تمويلًا وفق الآتي: قطاع الطاقة (مليون دولار)، والسكن (٢٧ مليون دولار) والاستقرار الاجتماعي (٧٢ مليون دولار).

المصادر:

التنسيق بين الوكالات. (٣٠ أيلول، ٢٠٢٠). تحديث التمويل للربع الثالث من العام ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣/٩/٣٠. يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/82694>

التنسيق بين الوكالات. (٢٥ شباط، ٢٠٢١). تحديث الوضع لعام ٢٠٢٠ - البيئة التشغيلية الحالية في لبنان (كانون الأول ٢٠٢٠). يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85116>

حكومة لبنان والأمم المتحدة. (٢٠٢٠). خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ (تحديث ٢٠٢٠). يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2019/04/LCRP-EN-2019.pdf>

٢١٧ مليون دولار

**دعم للمؤسسات الوطنية والمحنية خلال العام ٢٠٢٠، قَدَّمها
شركاء الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة
الأزمات**

أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى إجهاد الخدمات والموارد العامة، وتسبب في توترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. في العام ٢٠٢٠، منح شركاء الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات دعماً بقيمة ٢١٧ مليون دولار إلى المؤسسات الوطنية والمحنية، وهو التمويل الأكبر منذ العام ٢٠١٧، بهدف تعزيز مواجهة المؤسسات العامة للأزمات في البلدان المضيفة عبر تمكينها من تقديم الخدمات وتطوير السياسات وبناء القدرات. وقد مُنحت هذه الأموال إلى جهات حكومية لبنانية، من ضمنها وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الصحة العامة، ووزارة الداخلية والبلديات، وذلك تلبية للاحتياجات المستمرة نتيجة تنامي الأزمات الطارئة على لبنان مثل الأزمات البيئية وزيادة عمليات الإخلاء والتفكيك المستمر للمخيمات غير الرسمية.

المصدر:

التنسيق المشترك بين الوكالات. (اب، ٢٠٢٠). تقرير تقدّم العمل لعام ٢٠٢٠، الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات استجابة للأزمة السورية، يمكن الإطلاع عليها عبر الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/re-sources/3RP_MidYear2020_72dpi.pdf

٢٦٠ ألف

هو عدد الأسر الضعيفة اقتصادياً التي استفادت من المساعدات النقدية الشتوية وهي تضمّ نحو ٨٧٠ ألف لاجئٍ ونحو ٢٠ ألف لبناني

كجزء من خطة الدعم الشتوية ٢٠٢٠/٢٠١٩، استفادت نحو ٢٦٠ ألف أسرة ضعيفة اقتصادياً تضمّ نحو ٨٧٠ ألف لاجئٍ ونحو ٢٠ ألف لبناني من المساعدات النقدية الشتوية. يهدف هذا البرنامج إلى تغطية الزيادة في نفقات الأسرة خلال أشهر الشتاء التي تترافق مع تحديات إضافية ناتجة عن تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان. تلقت العائلات السورية والفلسطينية دفعة لمرة واحدة بقيمة ٢٤٤,٦٢ دولاراً، في حين حصلت العائلات اللبنانية على ١٠٠ دولار شهرياً. كذلك قدّم برنامج المساعدة النقدية لفصل الشتاء دفعة لمرة واحدة بقيمة تراوح بين ٢٢٥ و٣٧٥ دولاراً (أي ٣٤٠,٢١٨ و٥٦٧,٠٣١ ليرة لبنانية على التوالي وفق سعر الصرف الرسمي). مع زيادة تكلفة المعيشة الشهرية بنحو ٧٥ إلى ١٥٠ دولاراً لكل أسرة خلال فصل الشتاء (أي بين ١١٣,٤٠٦ و٢٢٦,٨١٢ ليرة لبنانية وفق سعر الصرف الرسمي)، ساهمت هذه المساعدة في تعزيز قدرة الأسر في الوصول إلى الموارد مثل السخانات، واستهلاك نوعية طعام مقبولة، وشراء ملابس شتوية.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (أيار، ٢٠٢٠). لبنان - المساعدة الأساسية - برنامج المساعدة النقدية الشتوية التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٢٠/٢٠١٩ - تقرير ما بعد التوزيع ومراقبة النتائج. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/fr/documents/details/76183>

٩٩,٢ مليون دولار

هي الميزانية المطلوبة لقطاع الطاقة وفقاً لخطة لبنان للاستجابة للأزمة في العام ٢٠٢٠

منذ اندلاع الصراع في سوريا، أدى تدفق اللاجئين إلى لبنان إلى خلق ضغوط إضافية على الموارد والخدمات بما فيها الكهرباء. في الواقع، قَدّرت دراسة أجرتها وزارة الطاقة والمياه بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام ٢٠١٦ الزيادة المطلوبة في القدرة الإنتاجية نتيجة الأزمة السورية بنحو ٤٨٦ ميغاوات، أي ما يعادل خمس ساعات يومية من الكهرباء. يُجبر نقص إمدادات الكهرباء المجتمعات السورية النازحة ومضيفيهم اللبنانيين على الاعتماد على المولدات الخاضعة وغير المستدامة بيئياً. في العام ٢٠٢٠، تجاوز متوسط ساعات التزويد عبر المولدات الخاضعة عدد ساعات التزويد بالكهرباء عبر الشبكة العامة. في الواقع، غطت الشبكة العامة نحو ٤٥٪ فقط من الاحتياجات اليومية للأسر السورية اللاجئة (بانخفاض من ٥٥٪ في العام ٢٠١٩)، فيما بلغ متوسط التقنين الكهربائي على الصعيد الوطني نحو ١٣ ساعة، ما أدى إلى زيادة اعتماد الأسر السورية اللاجئة على المولدات الخاضعة، وبالتالي تفاقم ضعفها الاقتصادي بسبب كلفة الكهرباء. إلى ذلك، ارداد متوسط حصول الأسر السورية على إمداد الكهرباء من خلال المولدات الخاضعة من ٧ ساعات في العام ٢٠١٩ إلى نحو ١٣ ساعة في العام ٢٠٢٠، بحيث أُدرج مبلغ ٩٩,٢ مليون دولار ضمن الموازنة المطلوبة لقطاع الطاقة للاستجابة لهذه الاحتياجات خلال العام ٢٠٢٠.

المصادر:

حكومة لبنان والأمم المتحدة. (كانون الثاني، ٢٠٢٠). خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠ (تحديث ٢٠٢٠). يمكن الاطلاع على الخطة عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/74641.pdf>

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

٣٠,٨%

هي النسبة التي خصّصتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ميزانيتها لصالح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام ٢٠٢٠

بناءً على تقييم الاحتياجات العالمية، حدّدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ميزانيتها السنوية لعام ٢٠٢٠ بقيمة ٩,١٣١ مليار دولار، أي بزيادة بنسبة ٥,٧% عن ميزانية العام ٢٠١٩، وذلك وفقاً للاحتياجات المتوقعة لنحو ٨٦,٥ مليون شخص في العالم تعنى بهم المفوضية، أي بزيادة بنسبة ١٦% تقريباً عن ٧٤,٨ مليون شخص مستهدف في العام ٢٠١٨. شملت الأولويات الرئيسية المُدرجة ضمن الميزانية كلّ من التّدخلات النقدية، والاحتياجات الأساسية، والخدمات الأساسية مثل الصّحة والمياه والصرف الصحيّ والسكن والطعام. أيضاً خصّصت الحصة الأكبر من ميزانيتها العالمية (٣٠,٨% أي ما يساوي ٢,٨١ مليار دولار) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحيث ارتفعت مخصّصات المنطقة خلال العام ٢٠٢٠ بنسبة ٢,٣% بالمقارنة مع العام ٢٠١٩. تجدر الإشارة إلى أن ميزانية المنطقة مُقسّمة بين البرامج التي تستهدف اللاجئين وعديمي الجنسية، فضلاً عن مشاريع إعادة الإدماج والنازحين داخلياً.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (٢٠٢٠). المالية: المتطلّبات والنفقات العالمية لعام ٢٠٢٠ - الأنشطة المُبرمجة. يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://reporting.unhcr.org/financial#tabs-financial-budget>

٦ مليارات دولار

هو مجمل المبلغ المطلوب لتنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على المواجهة خلال العام ٢٠٢٠

٦ مليارات دولار هي مجمل القيمة المطلوبة لتنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات في العام ٢٠٢٠، وقد خصص مبلغ ٥,٢٤ مليار دولار من ضمنها للاستجابة للمتطلبات الإنسانية العالمية غير المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، في مقابل ٧٥٨,٣ مليون دولار لخطة التصدي للجائحة. تضم الخطة أكثر من ٢٧٠ منظمة شريكة، وتواصل دعم الإستجابات التي تقودها الحكومات المضيفة لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين في الحماية والمساعدة وتعزيز القدرة على الصمود في جميع أنحاء المنطقة والمجتمعات المضيفة الضعيفة. مع ذلك، تركت الطبيعة المديدة للأزمة العديد من السوريين مُعدهمين ومن دون أمل. إلى ذلك، أدت الأزمات المركبة في العام ٢٠٢٠، ولا سيما الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والأزمة الاقتصادية في لبنان، إلى تفاقم احتياجات كل من اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم، ويعد أن كان المبلغ المرصود لتنفيذ الخطة هو نفسه خلال السنوات الثلاث السابقة (٥,٥٣ مليار دولار في العام ٢٠١٩ ونحو ٥,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٨ و٥,٥٧ مليار دولار في العام ٢٠١٧)، ارتفعت متطلبات تنفيذ الخطة بنحو ٢٠٪ في العام ٢٠٢٠، ومع ذلك لم يتأمن سوى ٣٧٪ فقط من مجمل التمويل المطلوب أي ٢,٢٢ مليار دولار. هذا الواقع، يستدعي تحمّل أطراف المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة متزايدة بدعم البلدان المضيفة واللاجئين السوريين.

المصادر:

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (٢٠٢٠). خدمة التبغ المالي: الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. (٢٠٢٠). يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73116>

نظرة عامة على استراتيجية الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١. يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73116>

٣٧٪

هي الحصة التي تأمنت من مجمل التمويل المطلوب لتنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠٢٠

استلمت المنطقة نحو ٣٧٪ فقط من مجمل التمويل المطلوب لتنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠٢٠، أي ٢,٢ مليار دولار من أصل ٦ مليارات دولار مطلوبة. مع ذلك، واصلت تلبية احتياجات ٥,٥٢ مليون لاجئ مسجّل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالإضافة إلى ٤,٥٤ مليون فرد من المجتمعات المتأثرة بأزمة اللاجئين. تتناول الخطة الاحتياجات الأساسية في قطاعات عدّة مثل الحماية، والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والتغذية، والاحتياجات الأساسية، والمسكن، والمياه والصرف الصحي، وسبل العيش. استحوذ قطاع المساعدة الأساسية على الحصة الأكبر ضمن الميزانية المطلوبة التي خصّصت له ١,١ مليار دولار، يليه قطاع الأمن الغذائي بقيمة ٩٦٥ مليون دولار، وقطاع الحماية (٧٣٩ مليون دولار)، لكن لم يتم استلام سوى ٢١٪ فقط من مجمل التمويل المطلوب لقطاع المساعدة الأساسية بحلول حزيران ٢٠٢٠، في مقابل ١٩٪ لقطاع الأمن الغذائي، و٤٣٪ لقطاع الحماية. على الرغم من الإنجازات العديدة التي حققتها الخطة إنّما أن احتياجات اللاجئين تفاقمت للغاية نتيجة الأزمات العديدة الطارئة، بما فيها جائحة كوفيد-١٩، فضلاً عن ارتفاع معدّل التضخم وتعرّض اقتصادات البلدان، وهو ما يؤكّد على الحاجة إلى استمرار الدعم المقدّم من المجتمع الدولي والمانحين لدعم البلدان المضيفة التي أثقلت بالوجود المديد للاجئين السوريين.

المصادر:

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (٢٠٢٠). خدمة التتبع المالي: الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠٢٠ استجابة للأزمة السورية. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73116>

نظرة عامة على استراتيجيّة الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ استجابة للأزمة السورية. يمكن الاطلاع على النص عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/73116>

تقرير تقدّم العمل لعام ٢٠٢٠ - الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود استجابة للأزمة السورية (أب ٢٠٢٠) - الجمهورية العربية السورية. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/reports/3RP_MidYear2020_72dpi.pdf

٧١٪

فقط هي الحصة التي حوّلت لتدخّلات المسكن من مجمل التمويل المطلوب بحلول نهاية الربع الثالث من العام ٢٠٢٠

تنفيذاً لخطة الاستجابة لأزمة اللاجئين، طلب لبنان تمويلاً بقيمة ١٥٦ مليون دولار لتدخّلات السكن في العام ٢٠٢٠، إلّا أنه لم يحصل إلّا على ٢٧ مليون دولار منها بحلول الربع الثالث من العام أي ١٧٪ فقط من مجمل التمويل المطلوب. إلى ذلك، لا يزال قطاع السكن أحد أكثر القطاعات التي تعاني من نقص التمويل في لبنان، بالإضافة إلى قطاعي الطاقة وسبل العيش، إذ لم يستفد إلّا ٨٪ فقط من مجمل السكان المستهدفين في قطاع السكن، ويبلغ عددهم نحو ٦٦٦,٧٧٢ شخصاً بحلول حزيران ٢٠٢٠. مع ذلك، تمكّن هذا القطاع من دعم الأسر خارج المخيمات في تأمين سكنهم و/أو تحسينه. وبما أن اللاجئين في لبنان يحصلون على مساكنهم وفقاً لشروط السوق غير المنظمة التي تعتمد في الغالب على عقود غير رسمية، فإن ذلك يستدعي زيادة الدعم في هذا القطاع. في الواقع، يقيم معظم اللاجئين السوريين في القرى والمدن بين المجتمع المضيف نظراً لسياسة رفض إقامة المخيمات التي تتبنّاها الحكومة اللبنانية، فضلاً عن عدم وجود سياسة إسكان وطنية قادرة على تلبية احتياجات الإسكان للسكان الضعفاء.

المصادر:

التنسيق المشترك بين الوكالات، لبنان. (٢٠٢٠). لوحة معلومات إحصائية حول السكن حتى منتصف العام ٢٠٢٠. يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/83271>

التنسيق المشترك بين الوكالات، لبنان. (٢٠٢٠). تحديث التمويل حتى الربع الثالث من العام ٢٠٢٠ (وفقاً لأرقام ٣٠ أيلول ٢٠٢٠). يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/82694>

٢٧٪

هي الحصة التي تم استلامها من مجمل التمويل المطلوب لدعم قطاع سبل العيش في العام ٢٠٢٠ تنفيذاً للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

بحلول كانون الأول ٢٠٢٠، استلمت المنطقة ٢٧٪ فقط من مجمل التمويل المطلوب لدعم قطاع سبل العيش وذلك تنفيذاً للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، وهو ما يساوي ٢١٨,٢ مليون دولار من أصل ٨١٧ مليون دولار مطلوب لهذا القطاع في العام ٢٠٢٠. مع ذلك، نجحت الخطة في مساعدة الأفراد في الحصول على عمل قصير أو طويل الأمد، والوصول إلى الهدف الفعلي المُخطّط له. تجدر الإشارة إلى أن تمويل القطاع ليس مُقسماً بالتساوي بين البلدان المضيفة. على سبيل المثال، خُصت تركيا التمويل الأكبر لهذا القطاع، يليها لبنان والأردن، ويعود السبب إلى كون هذه البلدان تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين المُسجّلين في المنطقة (٣,٦ مليون لاجئ في تركيا، و٨٦٥,٥٣١ في لبنان، و٦٦٢,٧٩٠ في الأردن) وتتقاسم مواردها وخدماتها المحدودة معهم.

المصادر:

الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات - بوابة أزمة سوريا. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2021/02/fin_dashboard_2020_Q4.pdf

البوابة التشغيلية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - أوضاع اللاجئين، ٢٠٢٠. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/situations/syria>

١٠ مليار دولار

هو قيمة الهبات التي قدّمها المانحون إلى سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر لدعم الاستجابة للأزمة السورية لعام ٢٠١٩ وما بعد العام ٢٠٢٠ وفقاً لتعهدات مؤتمر بروكسل الثالث

كجزء من الجهود المستمرة لدعم الاستجابة للأزمة السورية، تعهد نحو ٤١ مانحاً بتقديم ٧ مليارات دولار لكل من سوريا وتركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر خلال مؤتمر بروكسل الثالث لعام ٢٠١٩ وما بعده، إلا أن مساهمات المانحين تجاوزت تعهداتهم بنسبة ٤٣٪، ووصلت إلى ١٠ مليارات دولار قدّمت كهبات لسوريا وبلدان المنطقة. استحوذت تركيا على الحصة الأكبر في العام ٢٠١٩ وبلغت قيمتها ٣,٦ مليار دولار (٣٦٪)، تلتها سوريا في المرتبة الثانية كأكبر متلق للهبات في العام ٢٠٢٠ بحيث حصلت على ٢,٢ مليار دولار (٢٢٪)، ومن ثمّ لبنان الذي تلقى ١,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٩ (أي ١٦٪ من مجمل المبلغ). الجدير بالذكر أن مؤتمر بروكسل الثالث ضمّ منظمات مدنية وغير حكومية سورية ودولية من أجل تعزيز الحوار حول الحلول الشاملة للأزمة السورية، وتناولت المناقشات قضايا عدّة مثل الحماية الإنسانية، والتعافي الاقتصادي، وأوضاع النازحين السوريين، والقضاء على الإرهاب. وإنفاذاً لذلك، التزم ١٥ مانحاً من أصل ٤١ بتعهدات مستقبلية لعام ٢٠٢٠ وما بعده بلغت قيمتها نحو ٢,٤ مليار دولار في تاريخ إعداد الكتاب.

المصدر:

الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. (حزيران، ٢٠٢٠). دعم سوريا والمنطقة: التبغ المالي ما بعد مؤتمر بروكسل - التقرير التاسع. مكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://www.consilium.europa.eu/media/44710/ec-syria-tracking-report_nine.pdf

٢٧٠ مليون دولار

هو التمويل الذي طلبته الأونروا للاستجابة الإنسانية للأزمة السورية في العام ٢٠٢٠

بعد اندلاع الصراع في سوريا في العام ٢٠١١، خرج نحو ١٢٠ ألف لاجئ فلسطيني من سوريا هرباً من الأعمال العدائية إلى البلدان المجاورة. بحلول العام ٢٠١٩، كان هناك نحو ٢٧,٧٠٠ لاجئ فلسطيني من سوريا يقيمون في لبنان، ونحو ١٧,٣٤٣ يقيمون في الأردن، وبقي نحو ٤٣٨,٠٠٠ لاجئ فلسطيني داخل سوريا حيث يعيش ٩١٪ منهم في فقر مدقع. يعتبر اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا أشدّ ضعفاً بسبب وضعهم القانوني المُقيّد ومشكلات الحماية الاجتماعية التي يعانون منها في كلٍّ من لبنان والأردن، ما يجعلهم يعتمدون بشكل كبير على مساعدة الأونروا. لدعم اللاجئين الفلسطينيين في سوريا واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان والأردن، طلبت الأونروا تمويلاً بقيمة ٢٧٠ مليون دولار عبر نداء طارئ أطلقتها استجابة للأزمة الإقليمية السورية في العام ٢٠٢٠. لكن نظراً إلى نقص التمويل نتيجة خفض المساهمات المُخصّصة لها في السنوات الأخيرة، لم تتمكن المنظمة من تسليم مشاريع الإغاثة الإنسانية بشكل كامل كما هو مخطّط. ومع استمرار الصراع، يُعدّ توفير الأونروا للإمدادات والخدمات أمراً حيوياً بهدف ضمان شروط حياة أفضل للاجئين الفلسطينيين الهاربين من سوريا إلى جميع أنحاء المنطقة.

المصادر:

نداء الأونروا الطارئ حول أزمة سوريا الإقليمية ٢٠٢٠. يمكن الاطلاع على النداء عبر الرابط التالي: https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resourc-es/2020_syria_ea_eng_0302_2020_final.pdf

الأمم المتّحدة. (أذار، ٢٠١٩). اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: قصة دمار وشجاعة - مقالة رأي للمفوض العام للأونروا. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://www.un.org/unispal/document/palestine-refugees-in-syria-a-tale-of-devastation-and-courage-unrwa-commissioner-general-op-ed/#:~:text=Today%2C%20some%2044%2000%20Palestine%20refugees,but%20also%20Turkey%20and%20beyond>

١١. عودة اللاجئين السوريين

١,٤٧٤,٠٠٠

هو عدد حالات النزوح الجديدة خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٠ والمرتبطة بالنزاع والعنف داخل سوريا

تصاعد الصراع في سوريا في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠٢٠، لا سيّما في محافظة إدلب، وتسببت النزاعات المسلحة بأكثر من ٩٥٩ ألف حالة نزوح جديدة بين كانون الأول ٢٠١٩ و٥ آذار ٢٠٢٠ تاريخ الاتفاق على وقف إطلاق النار، علماً أن ٨٠٪ منهم كانوا من النساء والأطفال. تفاقم الوضع الإنساني بسبب محدودية خيارات اللجوء بعد إغلاق الحدود مع تركيا. بالنسبة إلى أكثر من نصف النازحين، تُعدّ هذه المرّة الثانية أو الثالثة التي يجبرون فيها على الفرار. انتقل نحو ٥٥٠ ألف شخص باتجاه الشمال الغربي من إدلب إلى مواقع تستضيف أساساً مئات الآلاف من النازحين داخلياً، وفيما اندلعت حرائق عدّة أدت إلى تدمير خيام المواطنين وتسببت في مزيد من النزوح، تهدّد الأعمال العدائية المستمرة بنزوح المزيد من المدنيين.

المصدر:

IDMC. النزوح الداخلي ٢٠٢٠: تحديث منتصف العام. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي:
<https://www.internal-displacement.org/mid-year-figures>

٥٣٤,٠٣٣

هو العدد التقديري للنازحين السوريين الذين عادوا طوعاً إلى مواقع مختلفة في سوريا خلال العام ٢٠٢٠

قدّرت وكالات الأمم المتحدة وجود نحو ٥٣٤,٠٣٣ نازحاً سورياً عادوا طوعاً إلى مواقع مختلفة في سوريا خلال العام ٢٠٢٠. يتوافق هذا الرقم مع ٣٨,٢٣٣ لاجئاً عادوا طوعاً من الدول المجاورة (مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا)، ونحو ٤٩٥,٨٠٠ نازح داخلي لوحظت حركتهم الطوعية في جميع أنحاء سوريا وعودتهم إلى منازلهم أو مجتمعاتهم الأصلية. باستثناء شهر شباط، تبيّن أن معظم حالات العودة الطوعية للنازحين داخلياً (تراوحت بين ٧١٪ و ٩٣٪) تمّت ضمن المحافظات نفسها، وغالباً في المناطق التي استعادت استقرارها وأصبح الوصول إليها ممكناً. وعلى الرغم من أن عدد اللاجئين السوريين العائدين طوعاً تزايد بين العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٩، إلا أنه شهد انخفاً كبيراً بنسبة ٦٠٪ في العام ٢٠٢٠ بالمقارنة مع العام ٢٠١٩، وربما يعود السبب إلى القيود المرتبطة بالتدابير التي اتخذت للحدّ من تفشّي جائحة كوفيد-١٩ وأبرزها إغلاق الحدود.

المصادر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (شباط، ٢٠٢١). الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين: حلول دائمة. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria_durable_solutions

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (كانون الثاني، ٢٠٢١). الجمهورية العربية السورية: نظرة عامة على حركات النازحين والعائدين طوعاً - كانون الأول ٢٠٢٠. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/syria-an-arab-republic/syrian-arab-republic-idp-spontaneous-returns-december-2020-enartr>

٨٩٪

من مجمل حالات العودة من لبنان إلى سوريا منذ العام ٢٠١٥ هي حالات عودة فردية

تمثّل حالات عودة اللاجئين الفردية نحو ٨٩٪ من مجمل الحالات المُسجّلة من لبنان، الذي يُعدُّ بلد اللجوء الرئيسي للاجئين السوريين. وفقاً لتحليل أجراه البنك الدولي عن حالات العودة إلى سوريا من لبنان والأردن والعراق، يتبيّن أن الظروف الخارجية، أو ما يسمّى بـ«عوامل الجذب» مثل الوضع الأمني في سوريا، كانت أحد أبرز مُحدّات هذا الخيار. في الواقع، يبرز الوضع الأمني، المشار إليه باسم «عامل الرهبة»، بنسبة ٤٢٪ كأحد أهم العوامل التي حدّدت عودة الأفراد، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل نقص التعليم والصحة والخدمات الأساسية في سوريا، التي تشكّل أيضاً رادعاً فعّالاً ضد عودة اللاجئين. مع ذلك، لا تتوافق النتائج مع التصرّو الشائع عن احتمال عودة اللاجئين إلى سوريا في حال واجهوا ظروفاً معيشية سيئة في المجتمعات المضيفة، أو ما يمكن اعتباره بـ«عوامل الدفع»، وكذلك لا تقلّل الظروف المعيشية الأفضل في البلد المضيف من احتمالية العودة إلى سوريا.

المصدر:

البنك الدولي. (شباط، ٢٠١٩). تنقّل النازحين السوريين: تحليل اقتصادي واجتماعي. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/67876>

٧٢,٥٢٪

هي نسبة الزيادة في عدد حالات العودة الطوعية المُحقَّق فيها إلى سوريا من كلِّ من لبنان وتركيا والأردن والعراق ومصر في العام ٢٠١٩ بالمقارنة مع العام السابق

وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سجّلت زيادة بنسبة ٧٢,٥٢٪ في عدد حالات العودة المُحقَّق فيها إلى سوريا من كلِّ من لبنان وتركيا والأردن والعراق ومصر خلال العام ٢٠١٩ بالمقارنة مع العام ٢٠١٨. عملياً، سجّل العام ٢٠١٩ عودة نحو ٩٤,٩٧١ لاجئاً مقابل ٥٥,٠٤٩ لاجئاً في العام ٢٠١٨. سجّلت تركيا العدد الأكبر لحالات عودة اللاجئين منها بين البلدان المضيغة خلال العام ٢٠١٩، إذ عاد نحو ٣٤,٣٠٣ لاجئ سوري منها إلى بلادهم. في المقابل، سجّلت مصر العدد الأقل من حالات العودة، بحيث لم يعد سوى ٤٨٤ لاجئ سوري منها إلى بلادهم. مع ذلك، شهدت أعداد اللاجئين العائدين من تلك البلدان انخفاضاً صافياً في العام ٢٠٢٠، ويُعزى ذلك إلى التدابير المُتخذة في ظلِّ تفشي جائحة كوفيد-١٩، فضلاً عن إدخال متطلبات وشروط جديدة لعودة الأفراد. مع استمرار الأزمة في سوريا، وما يترتب عنها من نزوح متزايد وتدفق سكاني مستمر، ضُمّنت الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠، باتجاه استراتيجي يُعرف بالحلّ الدائمة للاجئين السوريين، يهدف إلى تعزيز الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية من خلال رفع مستوى حماية السكّان المعرّضين للخطر سواء كانوا لاجئين أو من أعضاء المجتمعات المضيفة، وهو ما يتمُّ تحقيقه بشكل رئيسي من خلال دعم العودة الطوعية والأمن للاجئين، وكذلك تنظيم إعادة التوطين القانوني في بلد ثالث.

المصدر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (شباط، ٢٠٢١). الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين: حلول دائمة. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria_durable_solutions

٩,٣٥١

هو عدد حالات عودة لاجئين سوريين من لبنان إلى بلادهم خلال العام ٢٠٢٠

سُجِّلت عودة نحو ٩,٣٥١ لاجئ سوري بشكل طوعي من لبنان خلال العام ٢٠٢٠، وهو رقم يشمل عدد الحالات التي تمّ التحقّق منها من قبل المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، خصوصاً أن المديرية العامّة للأمن العام اللبناني تقدّم أعداداً إضافية غير معروفة من المفوضية. إلى ذلك، شهد العام ٢٠٢٠ انخفاضاً في حركة العودة من لبنان إلى سوريا بالمقارنة مع العام ٢٠١٩ (نحو ٢٢,٧٢٨ عودة طوعية)، ويعود ذلك على الأرجح إلى القيود المفروضة بسبب تفشّي جائحة كوفيد-١٩، وأبرزها إغلاق الحدود الرسمية بين ٢٣ آذار ومنتصف تموز ٢٠٢٠، فضلاً عن الشروط الإضافية التي أُدخلت للسماح بالعودة إلى سوريا من لبنان، ومن ضمنها إجراء اختبار الكورونا (PCR) لجميع الأفراد الذين تجاوزوا سن الثانية عشرة، بالإضافة إلى تصريف كل شخص بالغ يرغب بالعودة إلى بلده مبلغ ١٠٠ دولار وفقاً لسعر الصرف الرسمي للييرة السورية. وفي حين، لا تسهّل المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين العودة الطوعية إلى سوريا، إلّا أنها تسعى لمساعدة اللاجئين الذين يصرون على العودة لجعلها أكثر استدامة، ما يشمل الوصول السريع إلى تسجيل الولادات والشهادات المدرسية واللقاحات.

المصادر:

المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. (شباط، ٢٠٢١). الاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين؛ حلول دائمة. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria_durable_solutions

تقرير تقدّم العمل لعام ٢٠٢٠ - الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود استجابة للأزمة السورية (أب ٢٠٢٠) - الجمهورية العربية السورية. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/reports/3RP_MidYear2020_72dpi.pdf

۱۲. تأثير

كوفيد-۱۹

٨٥٪

من السوريين والفلسطينيين-السوريين، المشاركين في استطلاع رقمي بين ٣٠ آذار و١٥ نيسان ٢٠٢٠ في لبنان، أفادوا بأنهم فقدوا مصدر دخلهم الرئيسي بسبب إجراءات الإغلاق

تسببت القيود على الحركة المرتبطة بإجراءات الحدّ من انتشار كوفيد-١٩ في اضطراب واسع في سبل العيش. وكانت الفئات الأكثر ضعفاً، بما فيها من اللاجئين ونازحين داخلياً، من ضمن الفئات السكانية الأكثر تضرراً. في الواقع، فقد ٨٥٪ من اللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين الوافدين من سوريا مصدر دخلهم الرئيسي وفقاً لمسح أجراه تحالف مراقبة حماية اللاجئين بين ٣٠ آذار و١٥ نيسان ٢٠٢٠. إلى ذلك، بيّنت نتائج تقييم أجرته منظمة العمل الدولية في نيسان ٢٠٢٠، انخفاض الدخل في آذار ٢٠٢٠ بأكثر من الثلثين لكلّ من اللبنانيين واللاجئين السوريين بسبب إجراءات الإغلاق العام التي اتّخذت للحدّ من انتشار جائحة كوفيد-١٩. عملياً، لم يؤدّ الوباء إلّا إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الصعب الذي كان يعيشه اللاجئون السوريون بالأساس قبل اندلاع الأزمة. من هنا، تتمثّل إحدى طرق الاستجابة لمواطني الضعف المتزايدة لدى الأسر المتعثّرة في تنفيذ برامج المساعدات النقدية وتوفير الدعم المالي الذي تشتدّ الحاجة إليه.

المصادر:

مرصد حماية اللاجئين. (نيسان، ٢٠٢٠). إحاطة عن كوفيد-١٩ ولبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://www.paxforpeace.nl/publications/all-publications/covid-19-in-lebanon-impact-on-refugees-and-host-communities>

منظمة العمل الدولية، The Fafo. (حزيران، ٢٠٢٠). مواجهة أزمات متعدّدة: تقييم سريع لتأثير كوفيد-١٩ على العمّال المعزّزين للخطر والمؤسسات الصغيرة في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/pub-lic/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_747070.pdf

٨٩٪

من السوريين والفلسطينيين-السوريين، المشاركين في استطلاع رقمي بين ٣٠ آذار و١٥ نيسان ٢٠٢٠ في لبنان، أفادوا بعدم قدرتهم على الوصول إلى مواد التعقيم والنظافة الشخصية الكافية أو عدم إمكانية شرائها.

إن الظروف المعيشية السيئة للاجئين السوريين تعرّضهم لخطر متزايد للإصابة بجائحة كوفيد-١٩. في الواقع، يؤدّي الافتقار إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي ومرافق النظافة الشخصية، إلى جعلهم أكثر ضعفاً من الناحية الصحية. في هذا السياق، أفاد ٨٩٪ من اللاجئين السوريين المشاركين في استطلاع أجراه تحالف مراقبة حماية اللاجئين بين ٣٠ آذار و١٥ نيسان ٢٠٢٠ في لبنان، بعدم قدرتهم على الوصول إلى مواد التعقيم والنظافة الشخصية الكافية أو عدم إمكانية شرائها، وهو ما يعود أساساً إلى ارتفاع أسعارها، فضلاً عن أن الأماكن المكتظة التي يعيشون فيها تجعل إمكانية تطبيق التباعد الاجتماعي مستحيلة. وبالتالي، ينبغي اعتبار توزيع منتجات النظافة الشخصية والصرف الصحي في مخيمات اللاجئين أولوية في الاستجابة لكوفيد-١٩.

المصادر:

مرصد حماية اللاجئين. (نيسان، ٢٠٢٠). إحاطة عن كوفيد-١٩ ولبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://www.paxforpeace.nl/publications/all-pub-lications/covid-19-in-lebanon-impact-on-refugees-and-host-communities>

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. (أيار، ٢٠٢٠). نداء طارئ للبنان حول فيروس كوفيد-١٩. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-covid-19-emergency-appeal-07-may-2020>

٧١٪

من اللاجئين السوريين المشاركين في مسح أجري بين ١٧ و ٢٠ آذار ٢٠٢٠، أشاروا إلى ارتفاع الخوف والضغط نتيجة تفشي جائحة كوفيد-١٩

شكّلت الإجراءات المفروضة للحدّ من انتشار كوفيد-١٩، مثل العزل الذاتي، مصدراً للتوتر والإحباط والخسارة المالية للاجئين السوريين الذين يعيشون في لبنان. وفقاً لمسح أجراه اتحاد الحماية اللبناني عبر الهاتف بين ١٧ و ٢٠ آذار ٢٠٢٠ مع اللاجئين السوريين الذين يعيشون في مخيمات غير رسمية في لبنان، أفاد ٧١٪ بارتفاع مستوى الخوف والتوتر بعد وقف الأعمال والمدارس والتجمّعات الاجتماعية. عانى اللاجئون من أحداث مختلفة مؤلمة ومرهقة قبل تفشي كوفيد-١٩ أبرزها صدمة الحرب، والخسائر العائلية، والهجرة القسرية، والنزوح، بالتوازي مع عدم الوصول إلى المعلومات، ووضع الإسكان غير المستقر، والعناء المحتمل للمجمّعات المضيقة. في حين، تؤدّي الجائحة إلى تفاقم ضعفهم، وبالتالي زيادة مشكلات الصحة الجسدية والعقلية. في سياقات مماثلة، هناك حاجة لأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة اللاجئين على التعامل مع ضغوط العزلة وفقدان سبل العيش.

المصادر:

اتحاد الحماية اللبناني (LPC)، محاربة الجوع، NRC، GVC. (نيسان، ٢٠٢٠). كوفيد-١٩: مخاوف واحتياجات اللاجئين السوريين في المخيمات غير الرسمية في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/covid-19-concerns-and-needs-of-syrian-refugees-in-informal-tented-settlements-in-lebanon/04072020-lpc-covid-19-concerns-and-needs-of-syrian-refugees-in-itss-in-lebanon.pdf>

جونيو، خوسيه غونزاليس، دي ساليس، جاير باولينو، موريرا، مارسيل مورينو، وآخرون. أزمة ضمن الأزمة: وضع الصحة العقلية للاجئين في العالم خلال تفشي جائحة كورونا. بحوث الطب النفسي، ٢٠٢٠.

٣٤٪

من اللاجئين السوريين المشاركين في مسح أجري بين ١٧ و ٢٠ آذار ٢٠٢٠، أشاروا إلى وجود عوائق تحول دون حصولهم على الخدمات الصحية مثل القيود المالية وتحديات النقل

نتيجة لأزمة كوفيد-١٩، ذكر ٣٤٪ من اللاجئين السوريين، المشاركين في مسح أجراه اتحاد الحماية اللبناني عبر الهاتف بين ١٧ و ٢٠ آذار ٢٠٢٠، وجود عوائق أمام حصولهم على الخدمات الصحية مثل القيود المالية وتحديات النقل، علماً أنهم كانوا يواجهون صعوبات مماثلة تعيق حصولهم على رعاية صحية مناسبة قبل الأزمة. في الواقع، يُعتبر النظام الصحي اللبناني مخصصاً للغاية ومُشَتَّتاً، ما يؤدي إلى فرض تكاليف باهظة على المرضى، ويجعل الفئات الضعيفة، لا سيّما اللاجئين السوريين - ٧٠٪ منهم يعيشون تحت خط الفقر - غير قادرين على الوصول إلى الخدمات الصحية. أدت جائحة كوفيد-١٩ بالتوازي مع حظر التجول الذي فرضته البلديات على اللاجئين السوريين للحدّ من انتشارها، إلى زيادة التمييز والتهميش المديد بحق اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في لبنان. مع ذلك، على لبنان واجب ضمان وصول الجميع، بمن فيهم اللاجئين، إلى مراكز إجراء الاختبارات والعلاج.

المصدر:

اتحاد الحماية اللبناني (LPC)، محاربة الجوع، GVC، NRC. (نيسان، ٢٠٢٠). كوفيد -١٩: مخاوف واحتياجات اللاجئين السوريين في المخيمات غير الرسمية في لبنان. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/covid-19-concerns-and-needs-of-syrian-refugees-in-informal-tented-settlements-in-lebanon/04072020-lpc-covid-19-concerns-and-needs-of-syrian-refugees-in-itss-in-lebanon.pdf>



بلدية لبنانية فرضت قيوداً تمييزية على اللاجئين السوريين لا تنطبق على السكّان اللبنانيين كجزء من جهودها لمكافحة كوفيد-١٩

وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، فرضت بلدية لبنانية قيوداً تمييزية على اللاجئين السوريين لا تُطبّق على السكّان اللبنانيين كجزء من جهودها لمكافحة كوفيد-١٩، وفُرض حظر التجوّل الذي يقيّد حركة اللاجئين السوريين في أوقات معيّنة من بلديات عديدة منذ آذار ٢٠٢٠. قبل بداية تفشّي كوفيد-١٩، فرضت ٣٣٠ بلدية حظر تجوّل على اللاجئين السوريين، ما عزّز مناً من التمييز المُتزايد والعداء تجاههم. وفيما تدافع السلطات المحليّة عن القيود المفروضة على الحركة والتنقّل باعتبارها ضرورية لحماية الأمن القومي والنظام العام، قد يكون حظر التجوّل غير ضروري. بالمثّل، لا يوجد دليل على أن حظر التجوّل المفروض على اللاجئين السوريين سوف يحمي الصّحة العامّة ويحدّ من انتشار جائحة كوفيد-١٩ وتأثيرها في لبنان. بما أن لبنان صادّق على العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسية، فإن على السلطات فيه ضمان حقّ كلّ فرد في التنقّل بحريّة.

المصدر:

هيومن رايتس ووتش. (نيسان، ٢٠٢٠). لبنان: إجراءات مواجهة فيروس «كورونا» تهدّد اللاجئين. يمكن الإطلاع على النص عبر الرابط التالي: <https://www.hrw.org/ar/news/2020/04/02/340118>

٨٨,٧٪

من اللاجئين السوريين في لبنان دُفعوا إلى ما دون مستوى الفقر المُدقَّع في العام ٢٠٢٠

دفعت الأزمة الاقتصادية، التي تراكمت مع اضطرابات مدنية وتفشّي جائحة كوفيد-١٩، معظم اللاجئين السوريين (٨٨,٧٪) إلى ما دون مستوى الفقر المُدقَّع، وفقاً لقياسات سلّة الإنفاق الأدنى لضمان البقاء (بلغ متوسط إنفاق الأسرة شهرياً نحو ١,٥٤٣,٦١٣ ليرة لبنانية خلال العام ٢٠٢٠). بالإضافة إلى ذلك، يتبيّن أن هناك ٩ من كل ١٠ أسر مُثقلة بالديون، ما يعني أن الأسر لا تزال تفتقر إلى الموارد الكافية لتلبية احتياجاتها الأساسية. بلغ متوسط دَين الأسرة السورية اللاجئة نحو ١,٨٣٥,٨٣٧ ليرة لبنانية، بزيادة بنسبة ١٨٪ بالمقارنة مع العام السابق. يستخدم العديد من الأسر اللاجئة استراتيجيات التأقلم مثل شراء الطعام بالدَين أو اقتراض المال لشراء الطعام (٧١٪)، أو تقليل الإنفاق على الصّحة (٤٨٪) والتعليم (٢٠٪)، أو اللجوء إلى آليات التكيّف السلبية مثل قبول المخاطر العالية والوظائف الاستغلالية أو غير القانونية (٣٪).

المصدر:

برنامج الغذاء العالمي. (أيلول ٢٠٢٠). مراجعة لسلّة الإنفاق الأدنى لضمان الحياة في لبنان - تحديث لمكونات MEB و SMEB وتكاليفها. يمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/lebanon/review-survival-and-minimum-expenditure-baskets-lebanon-updated-smeb-and-meb>

٩٤٪

من الأسر السورية اللاجئة في طرابلس، المشاركة في استطلاع أجري في النصف الثاني من نيسان ٢٠٢٠، أشارت إلى زيادة ديونها وارتفاع نسب العمالة مقابل إيفاء الدَّين كآليات للتكيّف

نتيجة لإجراءات الإغلاق المُتخذة للحدّ من انتشار كوفيد-١٩، فقد العديد من اللاجئين السوريين في لبنان مصدر دخلهم الرئيسي، ما اضطرهم إلى استخدام آليّة تكيف جديدة أو أكثر لتوليد الدخل وتغطية احتياجاتهم الأساسية. في الواقع، وفقاً لمسح أجرته SEED في النصف الثاني من نيسان ٢٠٢٠ مع اللاجئين السوريين واللبنانيين المهتمّين في طرابلس، أشار ٩٤٪ من المشاركين إلى زيادة ديونهم واضطرابهم إلى العمل لإيفاء الدَّين كآلية للتكيّف، فيما أفاد ٦٥٪ منهم بأنهم خفّضوا كميّة وجباتهم الغذائية، وانتقل ١٧٪ إلى منزل أو مسكن بسعر أكثر ملاءمة مع أوضاعهم. بشكل عام، أظهر تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان لعام ٢٠٢٠ أن متوسط إنفاق الفرد شهرياً بلغ ١٩٨,٩٨١ ليرة لبنانية في العام ٢٠٢٠، وهو ما يُضغّب مقارنته مع متوسط العام ٢٠١٩ (١٥٧,٠٠٠ ليرة لبنانية) بسبب أزمة التضخّم في لبنان، بحيث يتبيّن أن الزيادة الطفيفة في الإنفاق الشهري للفرد لم تلحق الزيادة في الأسعار، فمنذ تشرين الأول ٢٠١٩ ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ١٧٤٪ والمواد غير الغذائية بنسبة ١٧٥٪، بما يعكس محدودية القوة الشرائية للاجئين السوريين.

المصادر:

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يونيسف، برنامج الأغذية العالمي. (٢٠٢٠). تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان. يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/85002>

SEED و People in Need Slovakia. (أيار، ٢٠٢٠). تقييم تأثير جائحة كوفيد-١٩ على اللاجئين السوريين واللبنانيين الضعفاء في طرابلس (لبنان). يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/76228>

٨٤٪

من اللاجئين السوريين في تركيا المشاركين في استطلاع أجري في نيسان ٢٠٢٠ أفادوا بأنهم تلقوا معلومات حول كوفيد-١٩

وفقاً لمسح أجرته منظمة الإغاثة الدولية في نيسان ٢٠٢٠، أفاد ٨٤٪ من اللاجئين السوريين في تركيا بأنهم تلقوا معلومات حول كوفيد-١٩. في الواقع، كان وصول اللاجئين السوريين إلى خدمات الرعاية الصحية بمثابة تحدّي قبل تفشّي جائحة كوفيد-١٩، ولا تزال اللغة ونقص المعلومات والموارد المالية المحدودة تشكّل عقبة أمام السوريين الذين يسعون للحصول على خدمات الرعاية الصحية. في هذا السياق، يُعدّ تعزيز التواصل والوعي بالممارسات الجيدة أمراً أساسياً لمنع زيادة انتشار المرض خصوصاً بين اللاجئين السوريين في تركيا. لذلك بذلت الحكومة التركية جهوداً كبيرة لنشر المعلومات حول كوفيد-١٩، وقد أفاد المشاركون بأنهم تلقوا معلومات حول الوباء عبر وسائل التواصل الاجتماعي (٣٧٪)، ووسائل الإعلام (١٨٪)، والمنظمات غير الحكومية (١٧٪)، والقنوات الحكومية (١٥٪)، والشبكات الاجتماعية (٩٪)، والقنوات الأخرى (٤٪). من هنا، ونظراً لأن ٨٤٪ فقط من اللاجئين السوريين في تركيا تلقوا معلومات حول كوفيد-١٩ يجب على المنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً في ضمان وصول المعلومات إلى الجميع.

المصدر:

منظمة الإغاثة الدولية في تركيا. (نيسان، ٢٠٢٠). تأثير تفشّي كوفيد-١٩ على اللاجئين السوريين في تركيا. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/76504.pdf>

٨٧٪

من اللاجئين السوريين في تركيا أشاروا إلى حصولهم على الخدمات الصحية قبل تفشي كوفيد-١٩، لكن ٢٥٪ منهم فقط تمكنوا من الوصول إليها منذ بدء تفشي الجائحة

وفقاً لمسح أجرته منظّمة الإغاثة الدولية في نيسان ٢٠٢٠، أفاد ٨٧٪ من اللاجئين السوريين في تركيا أنهم كانوا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية قبل تفشي كوفيد-١٩، لكن منذ بدء انتشار الجائحة بات ٢٥٪ منهم فقط قادرين على الوصول إليها. عملياً، يحقّ للاجئين السوريين المسجّلين في تركيا – بموجب نظام الحماية المؤقتة – الحصول على الرعاية الصحية نفسها التي يتمتع بها المواطنون الأتراك، في حين لا يحصل اللاجئون السوريون غير المسجّلين إلّا على خدمات الطوارئ الصحية مجاناً. مع ذلك، تخلق الموارد المحدودة ونقص المعلومات والحواجز اللغوية عقبات كبيرة أمام السوريين الذين يسعون للحصول على خدمات الرعاية الصحية، لا سيّما الوصول إلى الأدوية والخدمات المتخصصة. بالإضافة إلى ذلك، يواجه السوريون الريفيون وغير المسجّلين عقبات في الوصول إلى الرعاية العلاجية وتكاليف النقل الإضافية عند البحث عن الخدمات الصحية. في الأونة الأخيرة، أعلن ٢٥٪ فقط من اللاجئين السوريين في تركيا عن حصولهم على الخدمات الصحية بسبب مشكلات مالية والتوصيات بالبقاء في المنزل. فضلاً عن ذلك، أفاد ٥٣٪ فقط من المشاركين أن لديهم إمكانية الوصول إلى الأدوية، ومن بين العوائق الرئيسية يبرز كلٌّ من الموارد المالية المحدودة، والخوف من الإصابة، والبقاء في المنزل.

المصادر:

منظّمة الإغاثة الدولية في تركيا. (نيسان، ٢٠٢٠). تأثير تفشي كوفيد-١٩ على اللاجئين السوريين في تركيا. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/76504.pdf>

التنسيق بين الوكالات. (أذار، ٢٠١٩). الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠ استجابة للأزمة السورية: تركيا. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/68618>



من اللاجئين السوريين في الأردن يؤكّدون حاجتهم إلى اقتراض المال من أجل الحصول على رعاية صحية عاجلة

سُمح للسوريين المُسجّلين لدى المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين في الأردن بالحصول على خدمات الرعاية الصحية مجاناً في مراكز الرعاية الصحية الأولية العامّة والمستشفيات الحكومية. لكن بحلول تشرين الثاني ٢٠١٤، طُلب من اللاجئين دفع الرسوم نفسها التي يدفعها المواطن الأردني الذي لا يملك أي تغطية صحية، وذلك عند استخدام الخدمات التي تقدّمها وزارة الصحة، قبل أن يتمّ إيقاف العمل بهذا الإجراء في أوائل العام ٢٠١٨، وأصبحوا بالتالي يدفعون الرسوم نفسها المفروضة على الأجانب والتي تزيد بنسبة ٨٠٪. لكن في نيسان ٢٠١٩، أعلنت الحكومة الأردنية عن إيقاف سياسة زيادة تكاليف الرعاية الصحية على اللاجئين السوريين، الذين بات بإمكانهم مجدّداً الوصول إلى المستشفيات الحكومية وفقاً للرسوم نفسها التي يدفعها المواطن الأردني الذي لا يملك أي تغطية صحية. مع ذلك، تبقى التكلفة المرتفعة للعلاج والمواصلات، فضلاً عن عدم توافر الأدوية والمعدّات الطبية، من العوائق الكبيرة أمام السوريين الباحثين عن خدمات الرعاية الصحية، ما يجعل اللاجئين الضعفاء - ٧٨٪ منهم يعيشون تحت خط الفقر الأردني - يستخدمون آليات التكيف. في الواقع، وفقاً لتقرير نشرته لجنة الإنقاذ الدولية في العام ٢٠١٩، أكّد ٨٢٪ من اللاجئين السوريين في الأردن على حاجتهم إلى اقتراض المال من أجل الحصول على رعاية صحية عاجلة.

المصادر:

MERIP. (نيسان، ٢٠٢٠). اللاجئين في الأردن في خطر عند الاستجابة لكوفيد-١٩. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/jordan/refugees-risk-jordan-s-response-covid-19>

المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين. (نيسان، ٢٠١٩). التحديث التشغيلي للمفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، نيسان ٢٠١٩. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-un-hcr-operational-update-april-2019>

لجنة الإنقاذ الدولية. (كانون الثاني، ٢٠١٩). الوصول إلى الصحة العامة وسلوكيات اللاجئين السوريين في الأردن بحثاً عن الصحة. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/download/74447>

٣ / ٢

من الأسر المقيمة في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن يضم كل منها أكثر من ٣ أفراد يعيشون في غرفة واحدة ما يجعل العزلة الذاتية الفعالة أمراً مستحيلًا

إن ظروف اللاجئين السوريين المعيشية الصعبة تعرّضهم لخطر الإصابة بكوفيد-١٩ بشكل متزايد، خصوصاً أن نقص الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي ومرافق النظافة الشخصية يجعلهم أكثر عرضة للمشكلات الصحية، فضلاً عن الاكتظاظ الذي يعيشون فيه - في كل من مخيمات اللاجئين والمناطق الحضرية - ويعيق إمكانية تطبيق معايير التباعد الاجتماعي، حيث أن ثلثا الأسر التي تقيم في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن، يضم كل منها أكثر من ٣ أفراد يعيشون في غرفة واحدة ما يجعل العزلة الذاتية الفعالة أمراً مستحيلًا. فيما يشكل عدم الوصول إلى منتجات النظافة الشخصية تحدياً إضافياً لاحتواء انتشار كوفيد-١٩. من هنا، يفترض التعامل مع برامج المساعدات النقدية وتوزيع منتجات النظافة الشخصية والصرف الصحي كأولوية في الاستجابة لكوفيد-١٩.

المصدر:

MRIP. (نيسان، ٢٠٢٠). اللاجئين في الأردن في خطر عند الاستجابة لكوفيد-١٩. يمكن الاطلاع على التقرير عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/jordan/refugees-risk-jordan-s-response-covid-19>

فهرس

فهرس

أ

- إساءة المعاملة: ٨٠
 آلية تكيف / آليات تكيف: ٧٨، ٩٠، ١٢٠
 استراتيجيات التأقلم / استراتيجيات المواجهة: ٧٤، ١١٩
 أزمة: ١٠، ١١، ١٧، ١٩، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٥٩، ٦٧، ٧٦، ٧٩، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٢٠
 اقتصاد / اقتصادات: ١٧، ٢٧، ٢٩، ٣٩، ٤٤، ٤٧، ٥٤، ٦٠، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١١٤، ١١٩
 الاتحاد الأوروبي: ٥٣
 الإنفاق: ٢٦، ٤٤، ٥٤، ٩٢، ١١٩، ١٢٠
 الأموال: ٦٦، ٩٢، ٩٦، ٩٧
 ألمانيا: ٥٣
 الاهتمام بالصحة: ٦٦
 الأسر / الأسرة: ٣، ٤، ٤٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٥١، ٥٤، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٩، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١١٤، ١١٩، ١٢٠، ١٢٤
 إدلب: ١١، ٢٢، ٢٢، ٢٦، ٣٥، ١٠٨
 الاستثمار / الاستثمارات: ٢٨، ٩٥
 الأردن: ٣، ١٧، ٣٤، ٥٦، ٩٥، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٢٣، ١٢٤
 إقامة قانونية: ٥٥، ٥٠
 إيجار: ١٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٥٤، ٩٢
 إقامة: ١٨، ٤٣، ٥٠، ٥٥، ١٠٣
 استجابة / استجابات: ١٠، ٤١، ٢٣، ٣٠، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٧، ٥٥، ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٧٦، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ٩٩، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١٢٤
 الأمان: ٢٠، ٥٨
 أمن: ٣، ١٥، ٢٩، ٣١، ٤٠، ٤٠، ٥٠، ٥٥، ٥٦، ٦٤، ٧٦، ٨٠، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١١٠، ١١١، ١١٨
 إسبانيا: ٢٠
 استقرار: ١٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٧، ٩٦، ١٠٩
 الأمم المتحدة: ٤، ٢٥، ٣٦، ٥٨، ٦٥، ٧٩، ٨٤، ٨٨، ٩٩، ١٠٩
 الأونروا: ١٠٦
 أوراق قانونية: ٥٠

ب

- البالغ / البالغين: ٤٦، ٥٠
 بعلبك - الهرمل: ٦، ٣٧، ٣٨، ٥١، ٦٨، ٨٥، ٨٧، ٨٨
 بيروت: ١٨، ٥١، ٧٣، ٧٥، ٨٥، ٨٧
 البقاع: ١٦، ٣٧، ٧٣، ٧٥، ٧٨، ٨٥، ٨٦، ٨٨
 البلد المضيف / البلدان المضيقة: ٧٩، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١١٠، ١١١

البنية التحتية: ٣١،٢٥، ٣٤، ٣٩
البحر الأبيض المتوسط: ٢٠
بلدية / بلديات: ١٨، ١٦، ٥٩
البلد المجاور / البلدان المجاورة: ١٠، ١٧، ١٠٦
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٩٩
البطالة: ٨٤، ٨٤، ٨٥
برنامج الأغذية العالمي: ٢٩، ٨٤، ٨٨، ٩١، ٩٤

ت

تسجيل الولادة / تسجيل الولادات: ٥١، ١١٢
التنمية: ٣١، ٥٩، ٩٤
التعليم / التعليمي / التعليمية: ٤٤، ٤٨، ٥٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦
التوظيف: ٢٧، ٥٦، ٨٤، ٨٥، ٨٧
التمويل: ٣٨، ٦٧، ٧٦، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦
تأثير: ١٠، ٢٣، ٢٨، ٥٩، ٦٦، ٧٦، ٩٢، ١١٨
التضخم: ٨٥، ٩٢، ١٠٢، ١٢٠
التسجيل: ٢٣، ٢٨، ٥١، ٧٥، ٨٥، ١١٢
توطين: ١٦، ١٩، ٣٥، ١١١
توترات: ٤٠، ٤١، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٩٧
تركيا: ٣٣، ٩٥، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١٢١، ١٢٢
تصريح عمل: ٥٦
تسجيل الولادات: ١١٢

ج

الجهات المانحة: ٩٥
جبل لبنان: ٨٨، ٦٦، ٧٧، ٨٧
جنوب / جنوبي: ١١، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٦٠، ٦٦، ٧٧، ٨٧

ح

حلب: ١٢، ١٧
الحكومة / الحكومية / الحكوميات: ٤٣، ٤٨، ٥٥، ٥٦، ٦٨، ٧٤، ٩٥، ٩٧، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٢١، ١٢٣
حماة: ١١
حمص: ١٧
الحماية: ٣٠، ٤٠، ٥٣، ٥٤، ٦٨، ٧٦، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٧، ١٢٢
حق / حقوق / حقوقهم: ١٥، ٢٢، ٥٥، ٧٣، ٧٩، ١١٨
حضرية: ٤١، ٤٥، ٤٢
الحرب: ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٣٦، ٤٨، ٦٤، ١١٦

خ

الخدمات الأساسية: ٤١، ٢٥، ٣٠، ٣٥، ٤١، ٥٩، ١٠٠، ١٠١، ١١٥، ١٢٤
 خطة لبنان للاستجابة للأزمة: ٣٧، ٤٢، ٥٥، ٦٧، ٧٦، ٩٩، ٩٩،
 خدمة / خدمات / خدماتها: ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٥٩، ٦٢،
 ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٢، ٨٦، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٦، ١١٥، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤

د

دمشق: ٢٥
 دُين: ٤٥، ١١٩
 الدخل: ٢٦، ٢٩، ٧٤، ٧٨، ٨٥، ٨٨، ١١٤، ١٢٠
 دول الجوار: ٣
 دعم: ٢٩، ٣٠، ٣٧، ٦٨، ٧٢، ٧٦، ٧٧، ٨١، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦،
 ١١٤، ١١٤، ١١١

ر

الرقعة: ١٧
 الرعاية الصحية: ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣

ز

زواج الأطفال: ٧٩

س

السكن: ١٢، ١٦، ١٨، ٢٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٨، ٧٢، ٩٦، ١٠٠، ١٠٣
 سبل العيش: ٤٦، ٤٦، ٤٤، ١١٦
 سياسة: ٤٧، ١٠٣، ١٢٣
 سوريا: ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٢، ٤٧، ٤٨، ٥٥، ٥٦،
 ٦٥، ٧٢، ٨٠، ٨١، ٩٦، ٩٩، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢
 سوري / سورياً / سورية / سوريين / سوريون: ١٠، ١١، ١٣، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥،
 ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤،
 ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨،
 ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦،
 ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤

ش

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ١٠٠
 الشرق الأوسط: ١٠٠
 الشمال / شمالي / الشمالية: ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ٢٢، ٢٩، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٦، ١٠٠، ١٠٨
 الشباب: ٢٣، ٤١، ٥٠، ٧٥

ص

صراع: ١٠٨، ١٠٦، ٩٩، ٦٥، ٣٦، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠
الصحة: ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠

ض

ضعيف / ضعيفة / ضعفها / ضعفهم / ضعفاء / ضعف / ضعفاً: ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠

ط

طفل / أطفال: ٣، ١٩، ٢٩، ٢٣، ٣١، ٣٦، ٤٦، ٤٨، ٥١، ٥٥، ٦٥، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢
طارئ / طارئة: ٣٤، ٣٧، ٤٨، ٩٧، ١٠٢، ١٠٦
طوعاً / طوعي / طوعية: ٥، ٣٤، ١٠٩، ١١١، ١١٢

ظ

الظروف المعيشية: ١٥، ٢٦، ٤٣، ٤٧، ١١٠، ١١٥

ع

عكار: ١٦، ٣٧، ٥١، ٦١، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨
عمالة الأطفال: ٧٧، ٧٨
عشوائية: ١٦، ١٨
العراق: ١٧
العمل: ١٨، ٢٠، ٣٨، ٤١، ٥٠، ٥٦، ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٢، ١١٤، ١٢٠، ١٢٣
علاقات / علاقته: ٦٠، ٥٩
عودة: ٢٥، ٣١، ٣٤، ١١٠، ١١١، ١١٢
العنف: ١٣، ٢٢، ٢٣، ٧٩، ١٠٨
عمّال: ٢٧، ٥٦

غ

الغذاء / الغذائي / الغذائية: ٢، ٣، ١٣، ٢٥، ٢٩، ٣٥، ٤٤، ٤٦، ٤٦، ٧٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٦، ١٠٢، ١٢٠
الغوطة: ٢٥

ف

فلسطيني / الفلسطينية / الفلسطينيين / الفلسطينيين: ٤١، ٤٢، ٤٧، ٤٨، ٥٥، ٧٢، ٩٠، ٩٦، ٩٨، ١٠٦، ١١٤، ١١٥، ١١٧
الفقر: ٢٦، ٢٩، ٤١، ٤٤، ١٠٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٣

ق

قبرص: ٢٠

قتيل: ٢٢

القوة الشرائية: ٤٤، ٨٥، ٩٠، ١٢٠

ك

كوفيد-١٩: ٤٠، ١٦، ٦٦، ٦٩، ٦٨، ٧٤، ٧٦، ٨٧، ١٠١، ١٠٢، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤
كريمة: ٩١

ل

لجوء: ١٧، ٢٠، ٣٨، ٥٣، ٧٩، ٩٠، ١٠٨، ١١١، ١١٩
لبنان: ٣، ١٧، ١٨، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠
لاجئين فلسطينيين من سوريا: ٥٥
لاجئ / اللاجئة / لاجئاً / لاجئين / لاجئون / لاجئات: ١٠، ١٣، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٣٠، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠
١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤

م

المراهقين: ٧٤
المساعدة / المساعدات: ١٣، ١٤، ٢٥، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٦٧، ٧٢، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١١٤، ١٢٤
موازنة / ميزانية: ٩٩، ١٠٠، ١٠٢
مخيم / مخيمات / مخيماً: ١٨، ٣٠، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٧٨، ٩٧، ١٠٣، ١١٥، ١١٦، ١٢٤
مساعات نقدية: ٩٠
مجتمع / مجتمعات / مجتمعاتهم / المجتمعين / المجتمعية: ١٠، ١٤، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٦، ٧٢، ٧٣، ٧٩، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠
المانحة / المانحين / المانحون: ٩٥، ١٠٢، ١٠٥
مصر: ١٣، ٣٤، ٩٥، ١٠٥، ١٠٩، ١١١
محافظة / محافظات: ١٢، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٦، ٤٧، ٧٥، ٧٧، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ١٠٨، ١٠٩
المستشفى / المستشفيات: ٢٥، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ١٢٣
المجتمع المضيف / المجتمعات المضيفة: ١٠، ١٤، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٧، ٩٠، ٩٤، ٩٧، ١٠١، ١٠٣، ١١٠، ١١١
المساعدة الإنسانية / المساعدات الإنسانية: ٢٥، ٣٠، ٣٧، ٦٧، ٨٥، ٩٤، ٩٦

المنظمات الإنسانية: ٨٨، ٨٤
المحليّ / المحليّة: ٢٨، ٣٥، ٤٠، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٧، ١١٨
منطقة / المنطقة / المناطق / مناطقهم: ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٣١، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٧٢، ٨٤، ٩٥، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٤
المنظمات غير الحكومية: ١٢١
موارد / مواردهم: ١٠، ١١، ١٢، ٤٥، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١١٩، ١٢١، ١٢٢
مدرسة / مدارس: ٢٥، ٤٨، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٤، ٧٨، ٨٠، ١١٦
مأوى / مأوي: ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٣٤، ٩٢
المفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: ١٩، ٣٠، ٣٤، ٥٤، ٦٨، ٧٩، ٩٤، ١٠٠، ١٠٢، ١١٢، ١٢٣
المياه: ٢٦، ٣١، ٣٩، ٤٠، ٦٤، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١١٥، ١٢٤

ن

نزاع / نزاعات: ٢٠، ٢٣، ٣١، ٤٠، ٧٢، ١٠٨
نزح / نزوح / نزوحهم: ١٠، ١١، ١٧، ٢٢، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٨٠، ١٠٨، ١١١، ١١٢
نفقات: ٩٢، ٩٨
النتائج المحليّ الإجمالي: ٢٨
النازحين داخلياً / النازحون داخلياً / نازح داخلي / نازحاً داخلياً / نزوح داخلي: ١٤، ١٥، ٢٣، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ١٠٠، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، النبطية: ٣٧، ٦٠، ٦١
النساء: ١٣، ١٩، ٢٩، ٤٦، ٥٠، ٧٩، ٨٤، ١٠٨

و

ولادات مسجلة: ٥١
وضعهم القانوني: ١٠٦
وزارة التربية والتعليم العالي: ٩٧
وزارة الشؤون الاجتماعية: ٩٧

ي

اليونان: ٢٠، ٥٣
اليونيسف: ٣٦



AUB
American University of Beirut
الجامعة الأمريكية في بيروت

Issam Fares Institute for Public
Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات
العامة والشؤون الدولية